الأربعاء 27 نيسان 2022
العدد 4617 السنة السادسة عشرة
Mercredi 27 avril 2022 nº 4617 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

تويتر إيلون ماسك
صراع
إمبراطوريات

12

باريس ليكس

قضاة من أوروبا إلى لبنان لمساءلة المصارف حول الكشوفات

أوراق من تحقيقات القضاء الفرنسي

الشركات العقارية لشبكة سلامة: كيف أُسّست ومن ملكها؟ [2]

هل تصنّف روسيا لبنان بلداً «غير صديق»؟ [4]

أكراد لبنان
ليتنا كنّا أرمن

[5]

(الأشيف ـ مروان طحطح)

قضية اليوم

«الأخبار» تنشر أوراقاً من التحقيق الفرنسي في ملف سلامة

قضاة أوروبيون للمشاركة في التحقيقات ... وخلافات بين المصارف حول الرد

تبلّغ لبنان، رسمياً، أن وفوداً قضائية من دول أوروبية عدة ستزور لبنان في الفترة المقبلة للمشاركة في التحقيقات في ملف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وعلمت «الأخبار» أن النيابة العامة التمييزية في بيروت أكّدت لممثلين عن القطاع المصرفي أن الوفود الأجنبية ستطلب الحصول مباشرة على الكشوفات المالية الخاصة بشقيق الحاكم رجا سلامة الموقوف حالياً.

وكان النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات أرسل الأسبوع الماضي كتاباً إلى خمسة مصارف (عودة، ساراداز، البحر المتوسط، مصر ولبنان والاعتماد اللبناني) بضرورة تسليم الكشوفات، كما أرسل إلى الهيئة التّحقيق الخاصّة في مصرف لبنان الطّلب نفسه. ومع أن القضاء اللبناني سبق أن وجّه طلباً مماثلاً إلى المصارف الخمسة ممهلاً إياها أقل من أسبوع، أبلغ عويدات وكلاء المصارف أن لا مهلة محددة في الطلب الجديد. ونقل متصلون بالنائب العام التمييزي عنه نفيه أن تكون هناك أي عرقلة منه أو من قبل أي قاضٍ للتحقيقات المتعلقة بملف الحاكم. وأكّد

> **عويدات: لا عرقلة للتحقيقات وطنوس يعمل تحت إشرافي وانتظر جواب المصارف ومصرف لبنان على طلب تسليم الكشوفات**

أنّ القاضي جان طنوس «يعمل لدى النائب العام التمييزي وتحت تكليفه وإشرافه».

المصارف الخمسة، من جهتها، دعت إلى اجتماع ربما يحضره مصرفيون آخرون لاتخاذ القرار حول كيفية التعامل مع الطلب الجديد. علماً أن هناك تضارباً في الآراء بين من يدعو إلى التمسك برفض تسليم الكشوفات لأن في ذلك خرقاً للسرية المصرفية، وأن على القضاء مخاطبة هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان. في مقابل رأي آخر يدعو إلى التجاوب مع الطلب القضائي وتسليم الكشوفات، لأن تطورات كثيرة طرأت على الملف منذ الطلب الأول، ولأن السلطات القضائية تعلن صراحة عن توفيرها ضمانات بعدم معاقبة المصارف.

وقد أجرى محامون للمصارف المعنية اتصالات في لبنان والخارج للتدقيق في بعض تفاصيل طلب عويدات، خصوصاً الإشارة إلى أن بعثة قضائية فرنسية ستزور لبنان وستتولى مشاركة القضاء اللبناني التحقيقات في الملف، وأنه قد يحصل أن يقوم قضاة لبنانيون وفرنسيون بدهم المصارف برفقة ضابطة عدلية من أجل الحصول على الكشوفات.

وثائق من التحقيق الفرنسي

من جهة أخرى، حصلت «الأخبار» على نسخة من ملف يتضمّن مستندات تشكل جزءاً من التحقيق الفرنسي في ملف حاكم مصرف لبنان. ويشتمل الملف على أوراق وتصريحات رسمية تبين الخارطة العقارية التي تشتبه السلطات القضائية في أوروبا ولبنان بأن سلامة استخدمها غطاء لتبييض نحو 330 مليون دولار يشتبه في أنه اختلسها من مصرف لبنان عبر شركة «فوري» للوساطة المالية.

وبحسب المعطيات، يشتبه المحققون اللبنانيون والفرنسيون في أن سلامة أنشأ شبكة من الشركات العقارية تولت شراء وبيع واستثمار عقارات في أكثر من عاصمة أوروبية، وقد أدخل تعديلات في ملكية هذه الشركات عبر نقلها من حصة شقيقه رجا إلى زوجته آنا كوزاكوفا وابنته منها إليزابيت.

وتشير الوثائق بوضوح إلى أن سلامة «قام مع شركائه بعمليات تبييض الأموال المختلسة من مصرف لبنان عبر شراء عقارات في الخارج وعبر عقد إيجار (لمصلحة مصرف لبنان) لمكاتب في جادة الشانزليزيه».

وبحسب الوثائق، فقد أسس سلامة شركة stockwell investment sa في لوكسمبورغ، في 2 تموز 2015، برأسمال قدره خمسة ملايين يورو وعهد بإدارتها إلى كل من غبريال جان وكاثرين دوواليلي. وتبين في التحقيقات الفرنسية أن هذين المديرين هما مديران أيضاً لشركتي procedia SA و criteria sa اللتين أُسستا في لوكسمبورغ في 2003/11/21.

وشركة procedia SA هي المساهم الوحيد في شركة bet sa التي أُسّست في لوكسمبورغ، في 2007/4/19، برأسمال قدره 200 ألف يورو، فيما شركة criteria sa هي التي تدير شركة bet sa.

وظهر في التحقيقات أن رياض سلامة هو صاحب الحق الاقتصادي لشركة bet sa، وقد نقل حقوقه الاقتصادية فيها إلى كوزاكوفا. كما أن شركة bet sa تملك 99 في المئة من شركة SCI zel التي أُسست في فرنسا في 2007/4/30 برأسمال قدره 10 آلاف يورو. وقد بقي رجا سلامة مديراً لهذه الشركة حتى عام 2015، وكان يملك سهماً واحداً فيها، قبل أن ينقل ملكيته إلى كوزاكوفا عام 2015.

وتملك SCI zel العقار 66 في جادة الشانزيليزيه الذي استأجرته منها شركة eciffice (مملوكة من كوزاكوفا أيضاً) بمبلغ يفوق قيمته التأجيرية.

وقامت eciffice، بدورها، بتأجير العقار إلى مصرف لبنان لاستعماله كمركز احتياط لقاعدة بيانات المصرف المركزي لقاء بدل شهري قدره 37 ألف دولار منذ عام 2010. علماً أن الـ«سيرفر» (الخادم) المفترض وضعه في المكان لا يحتاج إلى أكثر من غرفة بمساحة أربعة أمتار مربعة فقط.

يشار إلى أن الحاكم بدأ عام 2015 بفصل أعماله عن أعمال شقيقه رجا، بعدما رفض مصرف HSBC تنفيذ حوالتين مصرفيتين من مصرف لبنان لمصلحة شركة «فوري»، ما دفع سلامة إلى التصرف وكأن خطته تعرضت للانكشاف. لذا أدخل تغييرات كبيرة على صعيد إدارة الشركات العقارية وعلى طريقة نقل الأموال. ومع بدء التحقيقات القضائية في لبنان والخارج، جرى تغيير واسع في آلية العمل وفي وسائل تبييض الأموال، من خلال استبدال شركات عقارية بشركات أخرى، كما هي الحال في ما يتعلق شركة bet sa التي تم استبدالها بشركة BET SAS التي أسسها في فرنسا في 2021/5/3 قبل أن تصبح ابنته إليزابيت مالكة أسهم الشركة الجديدة في حين أعطى استثمار الأسهم لكوزاكوفا. (نصوص بعض المستندات بالفرنسية على الموقع).

(الأخبار)

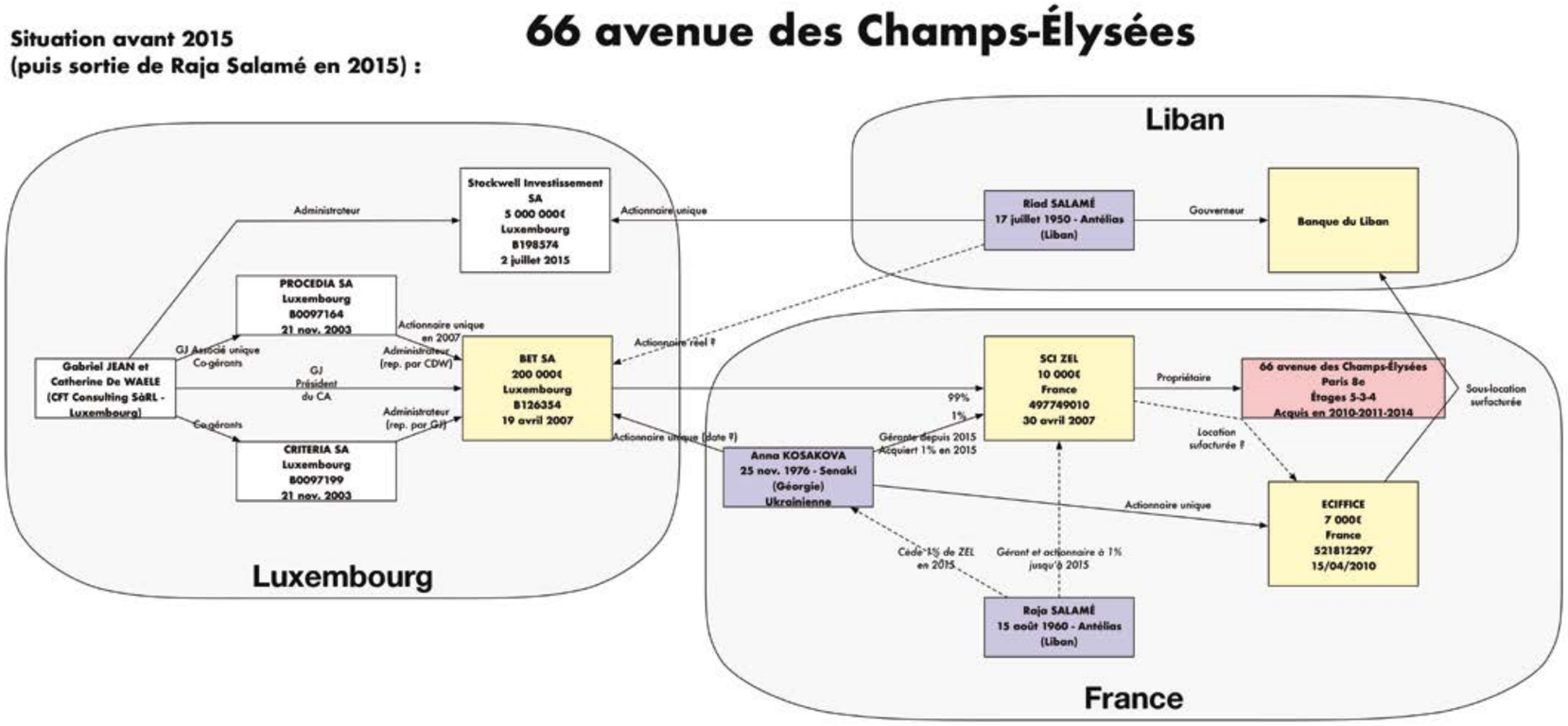

قضية اليوم

هل تصنّف روسيا لبنان «دولة غير صديقة»؟

عبدالله قمح

صنّفت موسكو بيان الخارجية اللبنانية الذي دان «الاجتياح الروسي للأراضي الأوكرانية»، في 24 شباط الماضي، انحيازاً إلى الموقف الغربي، ما استدعى تدخّل وسطاء لإعادة ترتيب الأمور، من بينهم النائب السابق أمل أبو زيد مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الروسية وسفير لبنان في موسكو شوقي بو نصار. وكلاهما، وفق المعلومات، أوصلا إلى بيروت رسائل انزعاج روسي واستغراب للموقف اللبناني.

إلا أن هذا الانزعاج لم يصل حدّ استدعاء السفير اللبناني وإبلاغه احتجاجاً رسمياً على موقف بيروت. واستوعبت الدبلوماسية الروسية الموقف بعد تفسيرات قُدّمت إليها تتعلق بالوضع الداخلي اللبناني. غير أن الحذر الروسي بقي قائماً في التعاطي الرسمي مع لبنان، عبر اتباع أسلوب الرسائل غير المباشرة. وإحدى هذه الرسائل التي وصلت إلى بيروت، أخيراً، نبّهت إلى أن موسكو قد تكون مرغمة على إدراج لبنان ضمن الدول المصنفة «غير صديقة»، كمرحلة أولى، في حال استمر «في الأسلوب المقلق في التعاطي مع روسيا»، ما لذلك من تبعات سياسية واقتصادية.

مردّ الرسالة هو «ضبط» مندوبة لبنان في الأمم المتحدة السفيرة أمل مدللي «متلبسة» أثناء مشاركتها في ورشة لتقديم صيغة توصية إلى المؤسسة الدولية حول «مخاطر الغزو الروسي لأوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي». علماً بأن موسكو أبدت أخيراً، عبر سفارتها في بيروت، استعدادها لتأمين مساعدات إنسانية للبنان. وبحسب معلومات «الأخبار»، عرضت روسيا عبر قنوات رسمية لتزويد لبنان بمستلزمات أساسية يعاني نقصاً فيها جراء الحرب الروسية - الأوكرانية، كالقمح و الحبوب والزيوت النباتية، من دون أي رد حتى الآن من الجانب اللبناني الذي يبدو أنه تجاهل العرض الروسي بالمساعدة، عبر البحث عن بدائل أخرى للاستيراد رغم إفلاس الدولة.

(أ ف ب)

وكان لبنان تجاهل سابقاً عرضاً لتزويده بالغاز أوبل لمعامل إنتاج الكهرباء في الزهراني ودير عمار (المتوقفة عن الإنتاج حالياً نتيجة نفاد المخزون)، بأسعار مقبولة بالليرة اللبنانية. تجاهل العروض الروسية دفع بالسفارة الروسية في بيروت إلى تخفيف التعاطي مع المسؤولين اللبنانيين، أو التعاطي بحذر شديد. علماً أن دبلوماسيين روساً يؤكدون أنه ليس مطلوباً من لبنان اتخاذ مواقف مؤيدة لموسكو لعلمهم بدقة التوازنات الداخلية، لكنهم يحضون بيروت على التزام خيار «النأي بالنفس» الذي تتبناه الحكومة وعدم تجاوزه في ما يخص القضايا الروسية.

كما يدرك الروس الدور الأميركي في الحشد ضد روسيا في لبنان وتوريط الخارجية اللبنانية في إصدار موقف مستغرب من الحرب. ويلفتون إلى تفادي قوى سياسية لبنانية معروفة بعلاقاتها الوطيدة مع موسكو في إصدار أي موقف معارض للموقف اللبناني الرسمي، وهذا ما سيرتب، وفق مصادر دبلوماسية، إعادة النظر في العلاقة مع هذه القوى.

تقرير

مجلس وهمي لتنمية الشمال

الحكومة تراكم وعود ميقاتي فوق وعود الحريري

رلى إبراهيم

تحت وطأة غليان الشارع الطرابلسي، دعا رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي إلى جلسة عاجلة للحكومة في القصر الجمهوري، أمس. ولأن لا خطة حكومية طارئة لوقف نزف عائلات ذوي ضحايا مركب الهجرة، كما أن لا خطة منذ الأصل لوقف

> قائد الجيش حمّل الحكومة المسؤولية: لا تدخلونا في الحسابات الانتخابية

الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في كل لبنان، اتُّخذت سلسلة تدابير شكلية ستبقى حبراً على ورق، ويفترض أن تساعد في تخدير المواطنين لفترة وجيزة إلى حين حلول موعد الانتخابات، ثم دخول الحكومة في مرحلة تصريف الأعمال. من هذا المنطلق، تقرر تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير العدل والمالية والداخلية والشؤون الاجتماعية والاقتصاد والتنمية الإدارية لإعداد مشروع قانون يرمي الى إنشاء مجلس لتنمية الشمال وعرضه على المجلس بالسرعة القصوى. وعدا عن أن الحكومة لا تملك ترف إعداد مشاريع وإقرارها ضمن المهلة المتبقية لها، فإن مجرد الإيعاز بإنشاء مجلس جديد على شاكلة مجلس الجنوب والصناديق التي فاضت هدراً ووظّفت لغير الأهداف التي أنشئت من أجلها، يعني أن الحكومة عاجزة عن إعداد أيّ برنامج اجتماعي إنمائي لتحسين وضع مدينة طرابلس. ويعني أن رئيس الحكومة الطرابلسي الذي سبق له أن وعد المدينة التي صنّفتها الأمم المتحدة «الأفقر على الساحل الشرقي للبحر المتوسط»، بالمنّ والسلوى و«نور الفيحاء» (مشروع لإضاءة طرابلس) وعشرات المشاريع الإنمائية منذ تسلمه رئاسة الحكومة في عام 2011، لن ينجز في أيامه الأخيرة سوى تكديس وعوده فوق وعود سعد الحريري، علماً بأنه سبق لحكومة حسان دياب أن وضعت هدفاً لها إلغاء المجالس والصناديق التي استخدمت أموال الدولة كرُشى ووزعتها بطريقة استنسابية مقابل عدم قيامها بأيّ مهام تذكر، وهو مشروع تبنّته حكومة ميقاتي وأرسلت الى المؤسسات العامة والإدارات والوزارات مسودة حول كيفية إلغاء هذه المجالس والصناديق عبر آليات قانونية مفصلة. لكن يحصل أن تبرز الغاية الانتخابية والشعبوية كل الوسائل والتدابير.

هكذا، لن يحصل ضحايا زورق الهروب من الفقر والعوز سوى على الفتات الذي ستقدمه الهيئة العليا للإغاثة التي كلفها مجلس الوزراء «اتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بالموضوع لمواكبة الضحايا ونقل ما يلزم من اعتمادات عند الاقتضاء من احتياطي الموازنة العامة الى موازنة رئاسة مجلس الوزراء ـ الهيئة العليا للإغاثة على أساس القاعدة الاثنتي عشرية». وطلب من بعض الوزارات كالشؤون الاجتماعية التواصل مع الهيئات والمنظمات الدولية للبحث في إمكان تقديم المساعدة في المجالات الصحية والإنسانية والنفسية لذوي الضحايا. كما طلب من وزيري الداخلية والمالية تحويل مستحقات بلدية طرابلس من الصندوق البلدي المستقل، فيما ستعمل وزارة الأشغال العامة والنقل على الإيعاز لمن يلزم لتسجيل المراكب المحرية لدى رئاسة المرافئ في مهلة أقصاها 3 أشهر تحت طائلة المصادرة.

في غضون ذلك، لم ينته التحقيق الذي فتحه مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي في جريمة غرق زورق المهاجرين، على ما أبلغ قائد الجيش جوزيف عون مجلس الوزراء أمس بعد استدعائه وقائد القوات البحرية هيثم ضناوي ومدير المخابرات أنطوان قهوجي. وجرى الطلب الى قائد الجيش «ضبضبة الموضوع» عبر الاعتذار ومحاسبة الضباط المتورطين في محاصرة القارب وربما إغراقه، إلا أن عون فاجأ الحاضرين بمداخلة حادّة أكد فيها أن الجيش لم يخطئ، وأن حرصه الأساسي هو الحفاظ على معنويات عناصره. وبالتالي، كقائد، لا يستخدم الطريقة الشعبوية لإرضاء أيّ كان، طالباً عدم إدخاله في الحسابات السياسية والانتخابية. وهاجم مجلس الوزراء من منطلق أنه لو تحمّل مسؤوليته منذ انفجار المرفأ لما كانت الأوضاع وصلت الى هذا المستوى من الانحدار. وأشار الى أن ثمة تحقيقاً مفتوحاً بإشراف القضاء العسكري جرى على إثره توقيف أحد المتورطين بقارب الهجرة غير الشرعية. وعرض عون فيديوات مأخوذة عبر الهاتف الخلوي تظهر لحظة ارتطام الطراد العسكري بالقارب. معظم الوزراء أجمعوا على أن صورة الفيديو كانت قاتمة جداً، وبالكاد يمكن رؤية ما حدث، غير أن الأكيد حصول مشادة كلامية بحيث سُمع صراخ مرتفع. وعرض الجيش أيضاً صوراً للقارب حيث تم رسم خط للحدّ الأقصى الذي يمكن أن تصل إليه المياه وذلك للإشارة الى أن القارب كان زائد الحمولة وغارقاً في المياه منذ انطلاقته. كما أشير الى أنه معدّ لبسع 10 أشخاص. وبحسب تحقيقات أولية للجيش، كان الاتفاق أن يبحر 40 شخصاً وهم الذين تقاسموا ثمن المركب، لكن لليلة الإبحار صعد الى المركب ما يفوق السبعين شخصاً، إضافة الى حمولة تقدر بـ 30 صفيحة من المازوت لضمان وصولهم الى الساحل الإيطالي. وفي ختام الجلسة، طلب مجلس الوزراء من قيادة الجيش إجراء تحقيق شفاف حول ظروف الحادث وملابساته وتكثيف جهود البحث عن المفقودين بالتعاون مع قوات الطوارئ الدولية. كما أوعز رئيس الحكومة الى وزير الخارجية عبد الله بوحبيب التواصل مع الجهات الدولية للمساعدة في تأمين المعدات والآليات اللازمة لتعويم المركب الغارق. ومساء أمس، اجتمع كل من بوحبيب ووزير الدفاع موريس سليم مع السفير البريطاني إيان كولارد والقائم بالأعمال في السفارة الأميركية ريتشارد مايكلز والقائم بالأعمال في السفارة الفرنسية جان فرنسوا غيوم لطلب المساعدة بهذا الشأن.

قارب الموت «ينهي» انتخابات طرابلس

عبد الكافي الصمد

أرخت قضية غرق قارب الموت قبالة شاطئ طرابلس مساء السبت الماضي بثقلها على حركة الانتخابات النيابية في المدينة ودائرة الشمال الثانية، مع إعلان المرشحين إلغاء حفلات إفطار وسحور ومهرجانات انتخابية. فيما يتوقع استمرار حال الغضب في المدينة، وصولاً ربما إلى موعد الانتخابات في 15 أيار المقبل، مع استمرار عمليات البحث عن «المفقودين الـ 22 على الأقل» وفق ما أوضح مدير مرفأ طرابلس أحمد تامر.

مراسم تشييع الضحايا في طرابلس والضنية والمنية وعكّار والغضب على السياسيين والنوّاب والمرشّحين للانتخابات عبر تمزيق صورهم، «أنهت» فعلياً الحملات الانتخابية التي بالكاد قد بدأت. وفيما غاب السياسيون والمرشحون عن مراسم تشييع الضحايا، في ظل أجواء من الغليان، عزّز معظم هؤلاء الإجراءات الأمنية حول منازلهم ومكاتبهم، بعد تهديدات وُجّهت إليهم عبر منصّات مواقع التواصل الاجتماعي.

تداعيات الكارثة انعكست أيضاً على الحركة الاقتصادية والتجارية التي أصيبت بشلل تام، وخصوصاً في طرابلس التي تشهد عادة في مثل هذه الأيام، عشية عيد الفطر، حركة لافتة للمتسوّقين يُعوّل عليها التجّار للخروج من الركود الذي يعيشونه. كما انسحب الأمر على المؤسسات التربوية في المناطق التي شهدت احتجاجات واسعة، مثل منطقتي باب التبّانة والقبّة، إذ أعلنت إقفال أبوابها وتوقّف الدروس فيها.

انتخابات 2022

المردليون - الأكراد: ليتنا كنّا أرمن!

يستفز «المردليين» مناداتهم بالأكراد. يؤكّدون أنهم لبنانيون من أصول عربية هاجروا من شرق تركيا (تحديداً ماردين) إلى لبنان هرباً من التنكيل. معظم البيارتة يصنفونهم «غرباء». حصيلة «نضالهم» الطويل. مقعد بلدي وبعض المخاتير. أما النيابة فلا تزال ممنوعة عليهم. ترشيحاً وليس اقتراعاً. إذ إن أصواتهم تشكّل بلوكاً يتنافس السياسيون على استقطابه... بلا مقابل

لينا فخر الدين

منذ هجرة المردليين (عرب المدن التركية الشرقية) والأكراد إلى لبنان، لم يعرف هؤلاء عهداً ذهبياً يتحسّرون عليه. غالباً ما يُخلط بين الأكراد وبين المردليين الذين يشكّلون الغالبية الساحقة ممن يُطلق عليهم «الأكراد». لا يتذكّرون زعيماً سياسياً واحداً جرّب احتضانهم من دون استغلالهم. وحده سامي الصلح أنصفهم بتجنيس أعداد منهم عام 1965. يعرفون أن «سامي بابا»، كما يلقّبونه، كان يريد أصواتهم، لكنه على الأقل «أعتقهم» من معاناة دفع بدلات تجديد أوراقهم مرة كل ثلاثة أعوام، وحال دون أن يغيّر بعضهم ديانته بعدما عُرضت عليه الجنسية مقابل الانتساب إلى الطائفة المارونية. الرئيس رفيق الحريري فعل ذلك أيضاً، عندما أدخل أسماء الآلاف منهم في مرسوم التجنيس عام 1995. لكنهم يحفظون جميل الصلح أكثر من الحريري، إذ إن ملف التجنيس كان مطلباً سورياً في مفاوضات الطائف، وجاء تجنيسهم «على البيعة». من بعدها، لم يأتِ أي زعيم سياسي على سيرتهم.

الشعور بالغبن مزمن. لا يريدون أكثر من حضن سياسي يلتفت إلى وجودهم وحيثيتهم في الشارع البيروتي. يعتبون على سياسيين لا يتذكرون عناوين منازلهم إلا «مرة كل أربع سنوات»، بحسب المرشح السابق وهاج الشيخ موسى، مستذكراً يوم أبلغه رفيق الحريري باستحالة ترشيحه على لائحته «كي لا يحرق اللائحة». الأمر، باختصار، أنهم لا يعتبروننا من البيارتة الأصيلين، فيما جميع العائلات البيروتية ليست من العاصمة في الأصل». علماً أن عائلة عميرات، مثلاً، تعدّ ثالث أكبر عائلة في بيروت بعد عائلتي عيتاني والمصري.

المردليون - الأكراد «بلوك» انتخابي «محرز» يتنافس عليه السياسيون... من دون مقابل. إذ يُقدّر عدد من يشارك منهم في الاقتراع بأكثر من 12 ألفاً في لبنان ونحو 20 ألفاً في الخارج. بحسد، ينظرون إلى الأرمن. الأخيرون لهم كوتا نيابية ووزارية ومراكز عليا في الدولة، فيما أسفر «النضال» الذي راكمه المردليون - الأكراد عن نيلهم مقعداً في المجلس البلدي في بيروت وعدداً من المخاتير أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. بنى الأرمن مدارس وكنائس وجامعات، فيما هم لا يزالون في انتظار إنشاء مركز صحي وعدهم به رفيق الحريري ولا يزال حبراً على ورق. رغم ذلك، لا يريدون استنساخ التجربة الأرمنية في لبنان. يقول مختار زقاق البلاط جمال عميرات: «نريد أن يتعاملوا معنا على أساس أننا عائلة بيروتية كبيرة، لا أكثر ولا أقل». أما اتهام الدول الفاعلة انتخابياً في لبنان، كسورية سابقاً ثم السعودية، بالاعتراض على وصول نائب مردلي إلى البرلمان باعتباره سيكون وديعة تركية، فيثير سخرية المردليين. إذ إن الدعم التركي «صيت غنى ولا صيت فقر».

بعد انتهاء الحرب الأهلية، لم يملك المردليون - الأكراد مشروعاً للانخراط في العمل السياسي، بسبب طغيان العشائرية التي تحول دون توحيد مرجعيتهم. تجربتا ترشيح إلى البرلمان خاضهما وهاج الشيخ موسى في دورتي 1992 و1996، فشل في الأولى «بسبب عملية تزوير» على حد تعبيره، وأخفق في الثانية بسبب تعرضه للتشطيب من جمعية المشاريع الخيرية.

قبيل دورة 2000 قصدوا قريطم مطالبين بتمثيلهم، فردّ الحريري الأب: «اتفقوا على اسم وعودوا إليّ». وكان، على الأرجح، يدرك صعوبة أن يتفقوا على مرشح واحد، فلم يرجعوا إلى «الشيخ رفيق». الحريري الابن لم يطالبهم بالاتفاق على مرشّح، بل اكتفى باسترضائهم بعضو مجلس بلدي منتم إلى تيار المستقبل بعد زيارة للمخاتير إلى بيت الوسط عام 2016. رغم ذلك، بقي الأكراد أوفياء للحريري. نصفهم، على الأقل، كانوا يصوّتون للحريري الأب ثم الابن الذي استمالهم بالعاطفة، رغم أنهم لم ينتفعوا من «دولة الرئيس» ولم يكن أي منهم يوماً ضمن دائرته المقربة أو في مركز القرار.

في المقابل، كانت جمعية المشاريع الخيرية «ملجأ» النصف الثاني. التفّ كثر حول الشيخ عبدالله الهرري منذ أن وطأت قدماه أرض لبنان وبدأ دعوته. هم الذين هاجروا من مدن تركيا الشرقية وجدوا أفكار «الحبشي» قريبة من المذهب الأشعري الصوفي الذي يتبعونه. وعليه، ساعدوا «الشيخ» على تأسيس «الجمعية» والتزموا عقيدتها الدينيّة وشكّلوا قاعدة جماهيريّة واسعة لها، وأعطوا النائب عدنان طرابلسي في انتخابات 2018 نصف الأصوات التي نالها. وتتوقّع الجمعية ارتفاع العدد في الدورة المقبلة بسبب تصويت المغتربين. إذ إن أكثر من 5000 منهم سجّلوا أسماءهم للمشاركة في عملية الاقتراع من الخارج، سيكون لـ«الأحباش» حصة الأسد فيهم. كما تراهن «الجمعية» على حصد مزيد من أصواتهم بعد اعتكاف الحريري، باعتبار أن بعض المقربين منها عقائدياً كانوا يصوّتون لصالحه في السابق.

التصويت لصالح الجمعية محسوم، إلا أن العتب بين الطرفين موجود. لم يعطِ رئيس الجمعية الشيخ حسام قراقيرة موافقته على ترشيح رئيس حزب الولاء محمد عميرات، المحسوب على «المشاريع»، فما كان من الأخير إلا أن قدّم ترشيحه قبل يوم واحد من إقفال باب الترشيحات. يومها، «قامت الدنيا ولم تقعد» داخل «الجمعية» بعدما بات عميرات المتمرّد الوحيد الذي عصى أمر القيادة الحديدية. تتعدّد الروايات حول ترشيحه، بين من يشير إلى أنه أراد أن يعكس رغبة

> أكثر من 9000 من المردليين - الأكراد سيصوّتون لـ«المشاريع» في بيروت

(أرشيف ـ وائل اللاذقي)

الأكراد.. ليسوا أكراداً

90% ممن يُطلق عليهم تسمية أكراد هم في الحقيقة «مردليون»، أي عرب تركيا الذين هاجروا إلى لبنان من مدن شرق تركيا وتحديداً من ماردين. نصف هؤلاء يحملون جنسيات سورية وعراقية وجنسيات أُخرى، فيما الباقون يحملون الجنسية اللبنانية التي حصلوا عليها في مرسومي التجنيس عامي 1965 و1995.

أكثر من 150 عائلة مردلية يعيش معظمها في زقاق البلاط والباشورة والمرفأ. وتُعد بعض العائلات كفخري وفخرو... من شيوخ المردليين.

تصل أعداد المردليين - الأكراد المسجلين في بيروت إلى 35 ألفاً، هاجر نصفهم إلى خارج لبنان وغالبيتهم إلى ألمانيا منذ حركة الهجرة الأولى عام 1984. فيما يؤكد بعض الأعيان أن العدد أكبر من ذلك، إذ إنّ «العديد من العائلات التي تُعد بيروتية الأصول هي فعلياً كرديّة (كآل ماردين مثلاً)».

المردليين - الأكراد بالتمثل داخل المجلس، وبين رأي قراقيرة الذي يجزم بأن «المقتنعين في عقيدة الجمعية يجب ألا تكون النيابة طموحهم». في المحصلة، حُلّت المسألة، فسحب عميرات ترشيحه وأعلن دعمه وعائلته لمرشحي «الجمعية» عدنان طرابلسي وأحمد دياغ. وعليه، تتوقع الماكينات الانتخابية أن تحصد «الجمعية» أكثر من 6 آلاف صوت من المردليين والأكراد في لبنان و3000 من أصواتهم في الخارج، فيما سيلتزم البعض قرار الرئيس سعد الحريري.

حاول النائب فؤاد مخزومي استقطابهم، لكنه لم يفلح في الحصول على وعود من شريحة كبيرة. ويتردّد حديث عن قنوات مفتوحة بين الرئيس فؤاد السنيورة وأحد وجهائهم لصبّ أصواتهم للائحة «بيروت تواجه». لكن يُستبعد أن تكون الحماسة للسنيورة كبيرة. أما لائحة نبيل بدر فستحصل حتماً على عددٍ من الأصوات، وتحديداً لعماد الحوت باعتبار أن عدداً من المردليين - الأكراد محسوبون على الجماعة الإسلامية ومن بينهم قياديون فيها. مع ذلك، لا يبدو أن عددهم سيتخطى الـ1000، خصوصاً أن عدداً منهم هاجروا في الفترة الأخيرة بعدما استعادوا هوياتهم التركية الأصلية.

كذلك يحاول الحزب التقدمي الاشتراكي استمالة بعضهم للتصويت لفيصل الصايغ، مرشّح وليد جنبلاط الذي يدغدغ مشاعرهم عندما يحتاجهم بتذكيرهم بأنه من عائلة «جانبولاد» ذات الأصول الكردية. يحفظ المردليون - الأكراد لكمال جنبلاط مساعدتهم، حين كان وزيراً للداخلية، في إعطاء العلم والخبر لجمعياتهم وأحزابهم. لذلك، انخرط بعضهم في صفوف «الاشتراكي» خلال الحرب الأهلية، لكن إدارة وليد جنبلاط ظهرها لهم بعد انتهاء الحرب جعلتهم يعيدون النظر في علاقتهم به.

انتخابات 2022

9

«النخب» مأزومة أيضاً
لا خطاب يعلو فوق «الإنكار»

محمد وهبة

يأتي الاستحقاق النيابي في 15 أيار المقبل، في أعقاب اتفاق «على مستوى الموظفين» مع صندوق النقد الدولي. ويُفترض أن يقوم المجلس الجديد بترجمته من خلال إقرار مجموعة تشريعات ترمي إلى توزيع الخسائر ووقف مفاعيل الانهيار، تمهيداً لبدء الإصلاح والتعافي ثم النهوض. وبدلاً من أن يتركّز النقاش حول خيار اللجوء إلى الصندوق ونتائجه على الاقتصاد والمجتمع، يركن المرشحون من فريقَي السلطة الحاكمة ومَنْ هم خارجها، إلى خطاب الإنكار. تقدّم السلطة أولوية رسم تكتّلات سياسية واسعة على معالجة الأزمة، فيما غالبية القوى المناوئة لها، لا تتبنّى أي رؤية موضوعية أو نقدية تجاه الأزمة أو تجاه العلاقة مع صندوق النقد. الإنكار بالنسبة إلى السلطة هو تحصيل حاصل، إذ لا يؤمّل منها أمر كهذا، ولا يناسبها حصوله أيضاً. وفي مقابلها، هناك «نخب» الطبقة الوسطى الذين صنّفوا أنفسهم قيادات بمرتبة اجتماعية أعلى انطلاقاً من صفاتهم القيادية في 17 تشرين الأول 2019، لكنهم يتموضعون في الاستحقاق النيابي ضمن مسارين: عائدون إلى حظيرة الطوائف والانخراط في الإنكار، وساعون لاقتناص فرصة الفراغ السياسي المتاح في بعض المقاعد من دون تقديم أي مشروع بديل للحكم يحاكي وجود أزمة. في الواقع، هكذا ترشّح الكثير من أعضاء قوى ما بعد 17 تشرين الأول، وبالطريقة نفسها تشكّلت اللوائح أيضاً.

خطاب الأزمة والمشروع البديل ليس موجوداً في عقل هذه «النخب» رغم أنها الفئة الأكثر تضرّراً من الأزمة. هي شريحة اجتماعية كانت لديها امتيازات واسعة في بنية النظام، ولا سيّما في التقديمات الصحية وتعويضات التقاعد، والقدرة على تحديد الدخل، الاستفادة من القروض المدعومة... حتى أنّ لديها سمات امتيازية تدلّ على مرتبتها الاجتماعية مثل الإشارات على أرقام لوحات السيارات المرخّصة أو تخصيصها بحصّة من الضرائب. أساتذة جامعات، قضاة، محامون، مهندسون، أطباء، صحافيون... كلّهم فقدوا هذه الامتيازات. قبل أن يدركوا ذلك، اعتنقوا خطاباً ثورجياً في 17 تشرين الأول 2019، لكن مع تقدّم الأزمة اكتشفوا خسارة امتيازاتهم، ما فرض عليهم سلوك خيارات مختلفة.

هناك فئة قرّرت أن تهاجر، وأخرى قرّرت البقاء، والعودة إلى الانخراط في منظومة المصالح السلطوية والارتقاء ضمن السلّم المتاح من خلال العلاقة مع الزعيم والطائفة، وفئة أخرى قرّرت أن تنازع السلطة في الانتخابات لا لأنها تريد الإصلاح والتعافي والنهوض عبر مشروع بديل وبرنامج واضح لما تفترضه حول صورة لبنان بعد الانهيار، بل لأنها تؤمن بأن هذا هو الطريق لاستعادة امتيازاتها السابقة.

لا يمكن تعميم هذا المشهد على الجميع، إنما هو مشهد حقيقي وأقعي فيه استثناءات. فالمشروع الأكثر وضوحاً في مقابل السلطة، هو مشروع «حركة مواطنون ومواطنات في دولة». لدى الحركة رؤية لما يفترض أن يكون لبنان مستقبلاً سواء في علاقاته السياسية الداخلية والخارجية، وسواء في بنية اقتصاده ومجتمعه.

هذا لا يعني أن رؤية الحركة غير قابلة للنقاش والانتقاد، إنما هل قدّم آخرون مشروعاً بديلاً مختلفاً خارج سياق «نهش» حصّة من مواقع السلطة هنا أو هناك؟

من المستغرب أنّ يتسابق الجميع، اليوم، إلى حماية أموال المودعين، ولا سيّما نقابات المهن الحرّة التي تزعم بأنها رأس حربة «النخب» التي تقف بوجه قانون الـ«كابيتال كونترول». هي نفسها النقابات التي لم تنهرْ لمواجهة تبديد احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية طوال سنتين ونصف، وهي نفسها رفضت أن تقوم بأي خطوة لحماية المدخرات في صناديقها بين عامَي 2018 و2019. أصلاً، هل يصحّ اختزال كل الأزمة بالدفاع عن المودعين؟ ألم يتكبّد باقي اللبنانيين خسائر ضخمة أيضاً؟ خسر اقتصاد لبنان نحو 38 مليار دولار خلال سنتين ونصف السنة متراجعاً من 55 مليار دولار إلى 17 مليار دولار عام 2021 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي. وتراجعت حصّة الفرد من الناتج من 8 آلاف دولار قبل الأزمة إلى 4 آلاف دولار عام 2020 ثم إلى 2500 دولار حالياً. وقد تراكم التضخم خلال السنتين الماضيتين ليبلغ 800%. وانخفض تصنيف لبنان من الدول المتوسطة الدخل إلى الدول الفقيرة الدخل فيما خسر المقيمون في لبنان أكثر من 15 سنة كانها لم تكن. كان يُفترض أن يعلن رئيس حركة مواطنون ومواطنات شربل نحاس، تقديراته لهرم السكان في السنوات المقبلة بناء على عدّة سيناريوهات أعدّت لهذه الغاية. تظهر النتائج أنّ من سيبقى في لبنان في 2035، هم غالبية فقيرة من اللبنانيين الذين لم يتسنّى لهم الهجرة، ومن السوريّين الفقراء أيضاً، مقابل شيخوخة متزايدة ومجتمع هرم. هذه هي نتائج الأزمة التي يجب التعامل معها، ولا يجب حصر الأمر بالاستحقاقات الكبرى سياسياً. لكن «النخب» الساعية للحكم لا ترى في الأمر سوى أموال المودعين، و«النخب» الحاكمة لا تبحث إلا عن حماية المصارف ومصرف لبنان. حالياً الانقسام بين حزبَي المصرف، والمودعين فيما النخب تبقى أسيرة البحث عن السلطة.

من تظاهرة نقابات المهن الحرة أمس ضد الكابيتال كونترول (الأناضول)

قوى الاعتراض بلا رؤية

ندى أيوب

غياب الخطاب الاقتصادي والاجتماعي، ومعه تقديم إجابات للناس عن الصمود في وجه أزمة عميقة، ما كان ليُطرح كإشكالية لو لم نكن في بلد اتّصف بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الحادّ، والوضع الجيوبوليتيكي الصعب، والعقد الاجتماعي غير الملائم، واشتعلت فيه انتفاضة تلاها انهيار مفاعيله متواصلة منذ أكثر من عامين. و«هنا الخيبة» يقول الكاتب والأستاذ في معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف وسام سعادة. يعتقد أنّ هذا الغياب نابع من «عدم قدرة قوى الاعتراض على قراءة ما يجري من خارج مقاربة المدرسة النيوليبرالية للفساد بمعناه الضيّق، وحصر الفساد بمعايير النزاهة والكفاءة والشفافية. فهذه المدرسة تحذف من عقلها المهمّ الاقتصادي والاجتماعي، كما لو أنّ الحديث عن الفساد بمعناه الضيّق لوحده، يُغني عن النظر بجدية أكبر للمشكلة الاقتصادية والقضايا الاجتماعية؛ أي التفاوت الكبير على مستوى الثروة والمداخيل، وحظوظ العمل، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية. والفساد بمعناه الأوسع يتخطّى الهدر، ليصبح منظومة اقتصاد سياسي كامل متكامل».

خلف هذا المشهد، يتمرّن مرشحو قوى الاعتراض الناشئون في غالبيتهم من رحم المنظمات غير الحكومية، على اللعب في ميدان السياسة بذهنية «تنزع عن الأفراد قدرتهم على التفكير بإصلاح اجتماعي، وتحكم تحرّكهم بعناوين الفساد والحريات. هكذا تدرّبهم المنظمات على فهم مهمتهم، ورؤية القضايا ومناصرتها، ولذلك أعادوا أسباب الأزمة للفساد وسلاح حزب الله، ولم تجعلهم انتفاضة 17 تشرين ولا الانهيار يوسّعون منظارهم، على العكس عزّزوا نظرتهم».

بعد أكثر من 30 عاماً من نهاية الحرب الأهلية هناك فواتير اقتصادية ومالية، ما زالت تُدفع عبر تحميل فاتورة سوء إدارة المالية العامة للطبقتَين الوسطى والفقيرة. أمّا مقاربات القوى النخبوية الناشئة فتأتي «نتيجة المناخ الثقافي الذي أحاط بالاقتصاد والسياسات الحريرية التي حكمت البلد طيلة تلك الحقبة» بحسب الباحث والمفكر جورج قرم. يجزم بأنّ «المعرفة الاقتصادية السليمة والصحيحة غير موجودة»، ويصف من دخل منهم الحلقة الانتخابية بـ«المأخوذ بمعركة غير موضوعة بأي أفق جدّي، جلّها كلام انتخابي سطحي غافل عن أنّ لا نتائج من خارج خطة إصلاح الدولة وماليّتها العامة».

اللافت أيضاً، أنّ غالبية كبيرة من مرشّحي هذه القوى، تعتقد أنّ الثقة بالاقتصاد مشروطة بعامل الاستقرار السياسي والأمني فقط، وأنّ حلّ المسألة الاقتصادية والاجتماعية قائم على تصوّر نفسي مفاده أنّ الرساميل خرجت من لبنان بعد حالة هلع أصابت النظام بسبب السلاح، أو بسبب توتّر علاقات لبنان مع الدول العربية، أو بسبب التخلّف عن دفع سندات اليوروبوند. في المقابل، تقدّم هذه القوى عودة الثقة بالاقتصاد باعتبارها سلوكاً يتعلق بتخفيف الهلع عبر صندوق النقد الدولي أو عبر أجواء ومناخات أخرى دولية تجذب الاستثمارات. هذا ما يراه سعادة «كارثي». فاختزال فهم الاقتصاد بالتصوّرات النفسية، رغم أهمية صيت أي بلد كعامل لجذب الاستثمارات «لا يغيّر نسق الاقتصاد ولا شكل إنتاجه». أبعد من ذلك يُشير الوزير السابق جورج قرم إلى أن «لبنان دولة حاجز»، سواء سابقاً «بين الانتدابين الفرنسي والإنكليزي» أو حالياً «بين بلدين إسلاميّين يتصارعان: السعودية وإيران». لذا يعتقد أنه ليس هناك تفكير سليم «حول تاريخه وهويّته ليكون هناك تفكير في اقتصاده». يستعيد قرم، رؤية رفيق الحريري التي بناها على قناعة تامة بأنّ «السلام مع إسرائيل قادم من دون تأخير، ما دفعه إلى توقيع اتفاقيات تبادل حرّ، ظناً منه أنّ ذلك ينقذ البلد ويعوّم اقتصاده»، ويخلص إلى ضرورة «إعادة بناء الاقتصاد وفق رؤية مختلفة، وهو ما يغيب عن بال النخب الناشئة».

> **قرم: تغييب الخطاب الاقتصادي والاجتماعي وتجهيل الناس ليس صدفةً**
>
> عجيبة نسبةً إلى الواقع اللبناني اختبروها في انتفاضة 17 تشرين، لجهة امتداد التحرّكات الشعبية جغرافياً وتالياً طائفياً، فضلاً عن تفاعل الفئات العمرية كافة نقابات المهن الحرة وتحديداً الأطباء والمهندسون ونوادي الجامعات، تعدّ الملعب الحقيقي للنخب. فيه تستفيد من شعاراتها التي تستحوذ على قيمة تداولية بما أن لا صراعاً طبقياً يُخاض بل قيمة اجتماعية تجمعهم. أما خوض السباق الانتخابي فأشبه بالفتوحات في أراضٍ غيّبت عن معظمها، ومرتكزة في ذلك على أيام

من انتفاضة 17 تشرين إلى اليوم أزمة النخب مستمرة (مروان بوحيدر)

النخب تبحث عن امتيازاتها المفقودة

رضا صوايا

تاريخياً، شكّلت «النخب» سنداً أساسياً لقوى السلطة. جمعهما سوياً تبادل المنافع والمصالح. فاستفادت هذه «النخب»، بشكل أو بآخر، من الامتيازات التي أمّنتها لها قوى السلطة من خلال النموذج الاقتصادي القائم ما حفّز مغتربين كثراً على العودة. لكن، الانهيار خلق معطيات جديدة، إذ وجدت النخب أنّ ثمن الولاء على مدار عقود كان مكلفاً، وأنها مضطرة اليوم أن تدمج مصالحها بمصالح المجتمع، فيما هي راغبة وساعية لاستعادة امتيازاتها السابقة. هذه الامتيازات تمرّ حصراً عبر تحديد الخيارات: مع صندوق النقد أو ضدّه؟

يبدو مذهلاً غياب المعرفة الاقتصادية لدى الكثير من «النخب». حاملو هذه الصفة، اكتشفوا متأخّرين مساوئ النموذج الاقتصادي المنهار رغم إيمانهم العميق به. فقد فوجئوا قبل نحو سنتين ونصف السنة بأنهم يحتاجون إلى تثقيف اقتصادي لفهم ما يحصل وكيف وصلنا إليه. هذا ما دفع العديد من نقابات المهن الحرة إلى الاستعانة بخبراء اقتصاديّين لاستيعاب ما حصل والاستماع إلى الحلول المتوافرة للخروج من الأزمة. فنقيب الأطباء شرف أبو شرف يتحدّث عن «اجتماعات عقدناها مع خبراء اقتصاديّين لنفهم قدر الإمكان حجم المصيبة التي نحن فيها، وكيف وصلنا إلى هذا الدَرك ومن المسؤول فعلياً عن تبخّر ودائعنا. فقدنا أموالنا ومدّخراتنا وتبخّرت أموال صندوق التقاعد». الأمر نفسه ينطبق على نقابة المحامين التي ألّفت لجنة من محامين ومرصد يضم خبراء اقتصاديين اجتمعوا مع وفد صندوق النقد، إضافة إلى متابعتهم الدائمة للشأن الاقتصادي. أما رئيس الجامعة اللبنانية البروفيسور بسام بدران فيجيب بصراحة أنه «غير مطّلع على الشأن الاقتصادي ولا خبرة لي في هذا المجال. أتابع مثلي مثل غيري ما يتداول في الأخبار. ونسمع وجهات نظر متناقضة، بعضها يحذّر من سياسات صندوق النقد وبعضها الآخر يعتبر أنّ لا مفرّ من الاتفاق معه».

نقيب المحامين ناضر كسبار غير متفائل بأي اتفاق مع صندوق النقد خاصة إذا «كانت الأموال ستقدّم كما جرت العادة على طريقة السلّة المفخوتة. في هذه الحال الأفضل ألا يُعقد الاتفاق. أساساً كم سيمنحنا صندوق النقد؟ ثلاثة مليارات دولار؟ لقد صرفنا خلال عامين ونصف العام نحو 20 مليار دولار ذهبت هدراً. أضف إلى ذلك، أنه بحسب خبراء اقتصاديّين استمعنا إليهم، فإنّ البلد بحاجة إلى 10 مليارات دولار سنوياً ليتعافى. فماذا ستفعل الـ 3 مليارات في هذه الحالة؟».

نقيب الأطباء مؤمن أنّ لبنان ليس بحاجة إلى أحد. يقول: «لدينا كامل الطاقات والإمكانات للنهوض مجدداً، شرط توافر الأخلاق والكفاءة والقضاء النزيه والفعال». ويلفت إلى أنّ «صندوق النقد طلب مقابلتنا. اجتمعنا معهم مرتين. وفهمنا منهم أنّ الحلّ الذي كان مطروحاً من قبل حكومة حسان دياب، كان صندوق النقد راضياً عنه، ولكن تم تطييره. خطّة حكومة حسان دياب حيّدت المودعين. لكن الحلول الحالية المطروحة تركب الحلّ على حساب المودعين».

يؤكّد رئيس نادي قضاة لبنان فيصل مكي أنّ «لا معرفة لنا بما يدور في اللقاءات بين الحكومة وصندوق النقد. الأمور تجري في الكواليس. لكنّ منطق الأمور يشي بأنّ المسار المتّبع هو عكس المسار الطبيعي والمنطقي الذي يجب أن يسلك. الاتفاق مع صندوق النقد يفترض أن يسبقه إقرار مجموعة من القوانين. وما الفائدة من وجود أفضل القوانين إذا لم يكن هناك قضاء مستقلّ وفعال قادر على تطبيقها والسهر على تنفيذها. البداية تكون بضمان استقلالية القضاء. وفي هذه الحالة لن نكون بحاجة إلى صندوق النقد، إذا ما استعيدت الأموال المنهوبة والمهرّبة».

> **ما يمكننا القيام به قبل الانتخابات أكثر بكثير ممّا يمكننا فعله بعدها**

أهدرنا خلال عامين ونصف العام نحو 20 مليار دولار (هيثم الموسوي)

يرفع كسبار الصوت عالياً مشيراً إلى أنّ «نقابات المهن الحرة لن تسكت عمّا يجري ويُخطط له». الأولوية له تكمن في «استعادة الأموال المنهوبة والمهرّبة سواء إلى خارج لبنان أو التي بقيت داخل لبنان. وبرأيي فإنّ هذه الأموال لا تزال موجودة ويجب أن يُمارس القضاء دوره لكي تُسترد». ويشدّد على أنّ «المتورطين يجب أن يشعروا بالسخن وأن يعلموا أن هنالك إجراءات رادعة ستتخذ بحقهم وخاصة رؤساء مجالس إدارة المصارف وأعضاء مجالس إدارتها».

أما الانتخابات فتُثير المخاوف أكثر ما تبعث على الاطمئنان كونها بحسب كسبار «لن تغيّر شيئاً. فالعقلية نفسها هي السائدة. وأنا أعتقد أنّ ما يمكننا القيام به قبل الانتخابات أكثر بكثير ممّا يمكننا فعله بعدها. فبعد الانتخابات سيعزّزون من مشروعيّتهم ويضمنون 4 سنوات إضافية وحينها ما حدا رح يسأل عن حدا». من جهته يعتبر أبو شرف أنه «إذا كان الذين خرّبوا البلد هم من سيؤمنون الحلّ فلن نصل إلى أيّ مكان. ومن جرّب مجرّب كان عقله مخرّب».

وفي خضمّ النقاشات الدائرة والشعارات الرنانة المرفوعة يحذّر بدران «من الخطر الداهم على مستقبل لبنان وشبابه في حال غياب أي سياسات اقتصادية ومالية بعد الانتخابات. الاقتصاد يجب أن يكون الأولوية وتحديداً التربية. خريجو الجامعة اللبنانية وحدها يؤمّنون مليارات الدولارات سنوياً للاقتصاد. هل يُعقل أنّ موازنة الجامعة اللبنانية لا تزال كما العام 2019 أي 246 مليار ليرة، والتي باتت تساوي نحو 10 ملايين دولار بدل 176 مليون دولار؟ كيف يصمد التلامذة والأساتذة والموظفون؟».

قضية

حراك التعليم الثانوي: انقلاب على الرابطة أم انتفاضة إلكترونية؟

فاتن الحاج

لا تشبه المواجهة اليوم بين أساتذة التعليم الثانوي الرسمي ورابطتهم أيّ مواجهة سابقة. في هذه اللحظة، لا يتعلّق الأمر بتصفيات نقابية أو حسابات سياسية أو بالاعتراض على الأداء النقابي حيال مطلب تحسين الموقع الوظيفي للأستاذ الثانوي مثلاً. القضية باتت مطالبة الأساتذة كلّ الأساتذة «بالبقاء على قيد الحياة»، وحماية ما تبقّى من أمانهم الوظيفي، وهو ما يفسّر التعليق على توصية رابطة الجمعيات العمومية بمناقشة تقليص أيام الحضور إلى الثانويات إلى يومين أو ثلاثة بأنها مُهينة، ومحاولة للالتفاف على توجّهات الأساتذة وخارج البحث أصلاً، أو هذا على الأقل ما أظهرته انتفاضة الأساتذة على مواقع التواصل الاجتماعي التي سبقت الجمعيات المنعقدة أمس واليوم، والتي تكاد تكون غير مسبوقة لجهة التعبير عن ماساة أستاذ عاجز عن الحضور إلى صفّه، بعدما بات راتبه عبئاً عليه، يصرّفه على وظيفته فحسب، وليس العكس، وهو مكشوف صحياً، ومدمّر نفسياً.

بين الرابطة والمندوبين

بحكم الأمر الواقع، أقفلت أمس معظم الثانويات الرسمية أبوابها، إذ بدا أساتذتها وكأنهم يريدون الإمساك بزمام المبادرة من دون العودة إلى أيّ مرجعية تربوية أو نقابية وانتظار إضراب واعتصام اليوم الذي أعلنته الرابطة. فالمرجعية التربوية، أي وزارة التربية، تصرّفت في الأسابيع الماضية، «وكان الجو ربيع»، وعلى قاعدة «كلما زاد القهر زاد الجبر»، إذ طلب وزير التربية عباس الحلبي من الأساتذة أن يضحّوا لإنهاء العام الدراسي وإنقاذ مصلحة الطلاب، في حين سحب في المقابل منهم كلّ أدوات الصمود ووضعهم في مواجهة أهالي التلامذة وتحميلهم مسؤولية تهديد التعليم، فلا الحوافز بالدولار الأميركي التي أوهم الوزير الرأي العام بإعطائها للأساتذة قبضت هذا الشهر، ولا بدل النقل الجديد وصل، ولا المساعدة الاجتماعية دُفعت. وفي هذا الوقت، تحوّلت أجهزة الوزارة، ومنها مديرية التعليم الثانوي، إلى أداة

> الرابطة تفتقد للشرعية النقابية ولا تمثّل مصالح الأساتذة

قمعية تستجوب الأساتذة وتفرض عليهم حسومات تأديبية لتخلّفهم عن الحضور إلى الثانويات، والنهّمة عدم قدرتهم على إدارة محرّكات سياراتهم! فيما لم تحرّك الهيئة الإدارية للرابطة ساكناً، بل إنّ هناك مديرين مندوبين لم يدافعوا عن أساتذتهم.

المرجعية النقابية، أي الرابطة هي قائمة قانونياً، لكن تفتقد إلى الشرعية النقابية ولا تمثّل مصالح الأساتذة، إذ لم تنل الهيئة الإدارية الحالية ثقة غالبية المندوبين، ولولا انقسام المعارضة النقابية، لخسرت الانتخابات الأخيرة. اليوم القرار الفعلي هو بيد مجلس المندوبين الذي يضمّ أغلبية معارضة (53 في المئة)، أو هذا على الأقل ما أفرزته أرقام الاستحقاق.

حجب للثقة؟

أمام هذه الوقائع، ما هي الخيارات المتاحة أمام الأساتذة إذا كانوا غير قادرين حتى على تنظيم الاحتجاجات في الشارع. منهم من بدأ يلوّح بالتوقّف القسري وملازمة المنازل، إلا أن هذه الخطوة تبقى قاصرة بحد ذاتها عن تحقيق الغاية المطلوبة إذا لم تتحوّل إلى خطوة جماعية. تستطيع الجمعيات العمومية للأساتذة، بحسب المادة 5 من النظام الداخلي، رفض توصية الرابطة، لكنّ السؤال هل ستأخذ الرابطة بنتائج الجمعيات أم أنها ستستمر في تطبيق أجندتها السياسية على غرار ما فعلت مع الاستبيانات والجمعيات العمومية السابقة؟ الأجواء تُشير إلى أنّ الرابطة تعيش تخبّطاً في صفوفها وغير قادرة على اتخاذ أي موقف مشترك، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى استقالات لبعض أعضائها.

ثمّة خيار يمكن أن يلجأ إليه مندوبو الرابطة وهو حجب الثقة عن الرابطة وهو ما تتيحه لهم المادة 39 من النظام الداخلي التي تنص على أنّه: «يحقّ لمجلس المندوبين حجب الثقة عن الهيئة الإدارية بناءً على اقتراح من ربع أعضائه وفي اجتماع يحضره ثلثا المندوبين شرط أن ينال الاقتراح الأكثرية المطلقة»، فهل نضج مثل هذا الموقف فعلاً؟ أو أنّ حركة الأساتذة الثانويين ستبقى أسيرة الشاشات الإلكترونية؟

أقفلت الثانويات أمس مستبقة الإضراب (أرشيف ـ بلال جاويش)

> لا أمل بطرح ملف المدرّبين بعدما استحوذ ملف العمداء على كامل الاهتمام

الجامعة ويخرجون منها من دون أن يمرّ اسمهم أو توقيعهم على أي وثيقة. يقلقهم عدم الاستقرار الوظيفي، ذلك أن الجامعة تستطيع فسخ العقد مع المدرّب من دون أي مسوّغ، ما يجعل الأخير عرضة للابتزاز، وأي خلاف مع مدير أو عميد قد يخرجهم من الكلية لأنهم لا يحتمون بعقد قانوني. ومع ذلك، «عضّ» المدرّبون على جراحهم باعتبار أن المليوني ليرة كانت قبل الأزمة ذات قيمة جيدة وإن تأخر صرفها. أما اليوم، «فنحن ميتون ونُحارب باللحم الحي»، يختصر زكريا حالهم. ويروي كيف تخلى بعض زملائه عن اشتراك الكهرباء، وكيف «بكت مدرّبة مريضة بالسرطان خلال الاعتصام الذي نفذناه قبل أيام لأنها لا تملك كلفة علاجها ولم تحصل على المساعدة المرضية التي طلبتها كونها غير موظفة». ويتابع: «هناك مدربتان أمّنا لهما جمعية خيرية لتمدّ الأولى بوجبات الإفطار خلال شهر رمضان والثانية بعلب الحليب لابنها».

«أوتوستوب» إلى الجامعة

رغم ذلك كله، اشترط مجلس الوزراء على المدرّبين للحصول على مساعدة اجتماعية، وهي زيادة نصف راتب، أن ينزلوا إلى عملهم ثلاثة أيام في الأسبوع بالحد الأدنى. يسخر سويدان: "صحيح أننا نحصل على 64 ألفاً بدل نقل يومي، إلا أن الكلفة الفعلية تتعدّى ذلك بكثير وتتجاوز المئتي ألف لأن معظمنا يسكن بعيداً من الكلية التي يعمل فيها، فما سندفعه فرق بدل النقل سيكون فعلاً أكبر من قيمة هذه المساعدة الاجتماعية".

وكما يتأخر صرف رواتب المدربين، يتأخر صرف بدل النقل. "فصار من يملك سيارة يصطحب زملاءه إن كانوا على طريقه، أما دون ذلك فأجبر بعض المدربين والمدربات على الوقوف في الشارع والذهاب أوتوستوب إلى كلياتهم"! اقترح بعض المدرّبين، لا سيما الإداريين منهم، العمل من منزلهم بدلاً من انتظار مجيء الكهرباء لساعات، لكن مطلبهم رفض.

خذلان الرابطة؟

إزاء هذا الوقع، التزم المدرّبون في أوائل آذار الماضي الإضراب المفتوح الذي دعت إليه الهيئة التنفيذية لرابطة العاملين في الجامعة. معركتهم موجهة نحو رئاسة مجلس الوزراء بغية إقرار العقود، وداخلية ضد أهل الجامعة لإعادة النظر بأجر الساعة. لكن الرابطة علّقت الإضراب، ما أشعر بعض المدرّبين أنها "تجاوزتهم وأنها لا تمثّلهم"، فاستمروا بتعليق أعمالهم باستثناء يوم الأربعاء.

من جهته، أكد رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة العاملين في الجامعة حبيب حمادة أن "المدرّبين ينضوون تحت عباءة الرابطة التي تمثل كل العاملين". أما عن اتهام بعض المدرّبين الرابطة بالتخوين والتخلي عنهم، فيردّ: "لا يمكن استشارة كل عامل بقرار فكّ الإضراب"، مشيراً إلى أن "القرار اتخذته الهيئة التنفيذية بعد لقائها رئيس الجامعة وتفضيل عدم تضييع العام الدراسي على الطلاب الذين لا ذنب لهم، بخاصة أنه ما من أمل بطرح ملف المدرّبين بعدما استحوذ ملف العمداء على اهتمام إدارة الجامعة".

تعيش الرابطة فترة استراحة وترقّب لما ستؤول إليه الانتخابات النيابية والسلطة التنفيذية والتشريعية التي ستنتج منها، "فلن نقوم بإضراب ضد مجهول"، كما يقول حمادة، مهدّداً بالتصعيد لانتزاع حقوق العاملين ومطالبهم بعد تشكيل حكومة جديدة. وحتى ذلك الوقت، الجامعة مهدّدة بإفراغها من المدرّبين، وقد غادر بعضهم فعلاً من دون أن يلحظ أحد، تماماً مثل مكتومي القيد، "فعمداء الكليات يمارسون الترغيب والترهيب بحقنا والإعلام لا يغطي غير مطالب الأساتذة ومعاناتهم".

الجمعيات العمومية للأساتذة:

لا للتوصيات

فوّاد بزي

تضحيات «على مدّ عينك والنظر». تضحية بالراتب وبالتنقل وبالمساعدة وبالتعاونية وبالاستشفاء... لم يبقَ إلا أن تطلب الدولة من الأستاذ التبرّع بما يتبقى له من راتب لدعم الخزينة والتلاميذ والمدارس، ثم لا تتركه بحاله بل تطلب منه الحضور إلى الدوام واستكمال العام الدراسي المستمرّ بشكل عادي وطبيعي بحسب تعاميم الوزير التي تذكر بشكل دائم بمواعيد الامتحانات الفصلية.

ومع انسداد الحلول وعدم القدرة على الاستمرار دعا الأساتذة الروابط للتحرّك والإقدام على خطوات من شأنها تحصيل أي مكتسبات لا سيّما بعد ما جرى في الاعتصام الأخير أمام وزارة التربية حيث أسمعوا من يعنيهم الأمر أنّ الحل لن يكون إلّا بالعودة إلى الجمعيات العمومية واللا عودة إلى التعليم.

وبعد اجتماع الهيئة الإدارية تقرّر فعلاً الدعوة إلى جمعيات عمومية بتوصيتين فقط، الأولى تقضي بتقليص الدوام لثلاثة أيام أسبوعياً والثانية بتقليصه ليومين فقط، من دون التلميح لإمكانية الإضراب أو التوقف القسري عن التعليم عدا يوم غد الأربعاء، للمشاركة في اعتصام أمام المصرف المركزي، ما زاد من غضب الأساتذة ونقمتهم، لا سيّما أنّ هذه التوصيات بحسب الأستاذة كلارا القيس «غير قابلة للتنفيذ بشكل فعلي على الأرض وهي لرفع العتب، فأيام التدريس الفعلية المتبقية لا تتجاوز الخمسة وعشرين يوماً».

هذا الغضب والصوت العالي على المنصات الإلكترونية انسحب على اجتماعات رابطة التعليم الثانوي التي عادت للاجتماع ليل الاثنين لتعديل التوجه، ولكن من دون الوصول إلى أي نتيجة بسبب الخلافات الكبيرة بين الأعضاء، والتي كانت واضحة في البيانات الصادرة عن بعضهم بعدم قدرتهم على التوجه إلى الثانويات بسبب الوضع المالي المزري، فطلع فجر يوم الثلاثاء من دون صدور أي بيان رسمي، بل بيانات متفرقة عن ثانويات تعلن فيها عدم العودة إلى التعليم بسبب توجه أساتذتها لعدم الحضور، عاجلتها مديرية التعليم الثانوي في وزارة التربية بالطلب من الثانويات إبداعها جداول بالمتغيّبين من دون أعذار تمهيداً للاستجواب ربما!

الجمعيات العمومية

مع عودة التلاميذ إلى مقاعدهم يوم الثلاثاء، في عددٍ من الثانويات عُقدت الجمعيات العمومية لمناقشة طلب التصويت على التوصيات فكانت النتيجة المتوقعة: رفض قاطع لطريقة كتابة التوصيات ولعدم تضمينها طلب الذهاب إلى الإضراب من جهة، والاعتراض على الأداء الضعيف للهيئة الإدارية لرابطة التعليم الثانوي من جهة ثانية، فكانت المحاضر تُثبت بإجماع عام بالامتناع عن التصويت وكتابة توصيات جديدة أبرزها طلب التوجه إلى إعلان الإضراب المفتوح أو تعليق العام الدراسي لحين تحقق المطالب.

كما كانت نبرة الأصوات عالية في وجه أعضاء الهيئة الإدارية حيث طلب بعض الأساتذة التوجه نحو سحب الثقة منها، كونها لم تكن على قدر التوقعات أو الوعود التي قطعتها عند انتخابها، معتبرين أن القول بـ«إنّ الدولة مفلسة وعليكم التحمل أمرٌ غير نقابي وغير مفهوم، فالهدف من وجود الرابطة هو الحفاظ على وضع جيّد للأساتذة لا نشر اليأس والإحباط».

هذا التململ انعكس أيضاً لدى بعض أعضاء الهيئة الإدارية في ثانوياتهم حيث قالوا إنّ رابطة التعليم الثانوي تحوّلت من ريادة الحركة النقابية في لبنان إلى الجلوس أمام وزراء الحكومة وسماع وعودهم ونقلها للأساتذة من دون القدرة على التغيير!

تقرير

تعدّد الفتاوى في شأن الأموال المحجوزة

الزكاة بـ«شيك مصرفي»!

نسرين الطويلة

منذ عام تقريباً توقّفت أم علي عن بيع جيرانها وأهل قريتها بالدَّين كما اعتادت أن تفعل منذ سنوات. فالحياة أصبحت صعبة والأسعار متقلّبة، والأهمّ بالنسبة إليها أنّ هذه الديون لم تعد تجد من يسدّدها حين يعجز أصحابها كما كان يحصل من قبل.

«كان أحد الميسورين في القرية يزور الدكان كلّ عام في رمضان ويتولّى دفع معظم الديون من مال الزكاة» تقول وهي تستعرض الديون المسجلة على دفترها منذ أكثر من عام دون أن يتمكّن أصحابها من سدادها، اليوم «اختفت الأموال بعد الأزمة، فزاد عدد الفقراء ولم يعد الأغنياء قادرين على أداء فريضة الزكاة». أمّا جميل، وهو عامل بناء وأب لثلاثة أطفال، فقد حرمته هذه الأزمة من المبلغ الشهري الذي كان يحصل عليه من زكاة أحد أقربائه كلّ عام، فيساعده إلى جانب المبلغ المتواضع الذي يجنيه من عمله على تأمين حاجاته الأساسية وبكفيه ذلّ السؤال.

لا أموال نقدية

ليست هذه القصص حالات منفردة، فالأزمة الاقتصادية والأموال المحجوزة في المصارف أرخت بظلالها على الكثير من العائلات التي كانت أموال الزكاة تشكّل دعامة أساسية لها، كما يوضح لنا المصرفي عفيف حنتس المتخصّص في المصارف الإسلامية، فالكثير من المودعين الذين كانوا يسحبون أموال الزكاة كلّ عام ويقدّمونها إلى أشخاص يستحقّونها أصبحوا عاجزين اليوم عن الوصول إلى أموالهم وبالتالي إيصال زكاتها إلى من يحتاجها. ويشرح حنتس أن نسبة الزكاة، والتي تبلغ 2,5 في المئة من الأموال التي تُجاوز حداً معيناً لمدة عام كامل، كانت تكفي بالنسبة لبعض كبار المودعين لتقسيطها على مدى 12 شهراً وتقديمها لعائلات محتاجة كراتب شهري على مدار العام. كما كان آخرون يتولّون دفع أقساط مدرسية أو تسديد ديون كبيرة عن أشخاص عاجزين عن السداد أو حتى الدفع مقابل تلقي علاج أو إجراء عملية جراحية. «لم يعد أصحاب الأموال قادرين على الدفع نقداً في ظلّ هذه الأزمة» يقول حنتس، «فهم إمّا اتّبعوا الفتاوى التي تعفي هذه الأموال من الزكاة حالياً كونها أموال محجوزة، وإما أصبحوا يُخرجون أموال الزكاة على شكل شيكات مصرفية تذهب في غالبيتها إلى حسابات المؤسّسات الخيرية حيث تبقى عالقة في هذه الحسابات ولا تصل بالتالي إلى المستحقّين مباشرة». ويُشير إلى

> لا زكاة على الأموال المحتجزة في المصارف إلى حين تحريرها

أثر ذلك على الدورة الاقتصادية وعلى الأشخاص الذين اعتادوا الاستفادة من مال الزكاة انطلاقاً من مبدأ أنّ «الأقربين أولى بالمعروف»، إذ «تتوقّف دورة أموال الزكاة هنا، كما تغيب فكرة التكافل الاجتماعي التي كانت الزكاة وشهر رمضان يشكّلان فرصة لتعزيزها، ويفقد الكثيرون فسحة أمل كانوا ينتظرونها كل عام».

مال مغصوب

تختلف المراجع الدينية إذاً في كيفية التعامل مع هذه الأزمة المستجدة، فهل يجب إخراج الزكاة عن الأموال المحجوزة في المصارف؟ يجيبنا الشيخ الدكتور أحمد كنعان، عميد كلية الدعوة سابقاً على هذا السؤال، معتبراً أنّ هذا المال يجب أن يُعامل معاملة المال المغصوب الذي لم يعد صاحبه مالكاً فعلياً له، وبالتالي لا زكاة عليه إلى حين تحريره. «فإذا انتهت الأزمة وعاد المودع لامتلاك أمواله لاحقاً سيكون عليه إخراج الزكاة عنها، أما إذا فقد هذه الأموال أو جزءاً كبيراً منها نتيجة الإجراءات المصرفية، فلن تتوجّب عليه الزكاة وإنما قد يتحول إذا ساءت الأحوال أكثر إلى واحد من مستحقيها». أما عن إمكانية إخراج الزكاة على شكل شيك مصرفي فيؤكد الشيخ كنعان أنّ ذلك جائز من حيث المبدأ، ولكن هذا الشيك سينتهي في حساب مصرفي آخر وسيبقى بالتالي محجوزاً ولن يصل إلى الفقراء. ويشرح أنّ ذلك لن يعود بالفائدة فعلياً إلا على المصارف، «فحتى لو نجح الفقير في صرف هذا الشيك فهو لن يحصل على أكثر من 20 في المئة من قيمته وسيحتفظ المصرف بالباقي ويستفيد بالتالي من أموالنا بطريقة احتيالية قانونية»، مشيراً إلى أنه من أهداف الزكاة تنمية الأموال عبر تشغيلها وتجنّب تجميدها، إضافة إلى عدم بقائها في يد فئة واحدة من الناس بهدف تدوير المال وتحريك العجلة الاقتصادية.

ويحمّل الشيخ كنعان دار الفتوى مسؤولية تعدّد الفتاوى في هذا المجال أسفاً لغيابها خلال الأزمات التي يمر بها البلد، ويُضيف «كنّا نأمل من سماحة المفتي التحرّك في ظل هذه الأزمات عبر إقامة مجمع أو لقاء للمفتين أو إصدار بيان واضح يحدد كيفية التعامل مع الأموال المحجوزة في المصارف حتى يتبع الناس فتوى واحدة بهذا الشأن». ويشدّد أخيراً على أنّ الضرر لاحق بأصحاب الأموال ولكن الفقراء هم الفئة الأكثر تضرّراً، داعياً الأغنياء إلى عدم انتظار شهر رمضان لإخراج الزكاة على أموالهم حين يكون ذلك ممكناً، وإنما المبادرة إلى ذلك في أيّ وقت، للمساعدة في تسديد حاجات الناس في ظلّ الظروف الصعبة التي نمرّ بها وارتفاع نسبة المحتاجين لأموال الزكاة والمستحقين لها.

لم يعد بإمكان العودعين إيصال زكاتهم إلى من يحتاجها (مروان بو حيدر)

قضية

ألف مدرّب في «اللبنانية»: بين التسوّل والأوتوستوب

زينب حمود

من هم مدرّبو "الجامعة اللبنانية"؟ يجيب مندوب المدرّبين في الشمال حسّان زكريا: "إنهم قائد الأوركسترا، من دونهم ينهار هيكل إداري برمّته". وبالفعل، يقع على كاهل مدرّبي الجامعة، الحائزين على شهادة الماجستير في اختصاصات مختلفة، مهمتان أساسيتان تنقسمان بين إدارية وفنية. يقوم المدرّب الإداري بإصدار نتائج الامتحانات، وإرسال رسائل إلكترونية إلى الطلاب والردّ على أسئلتهم، وأعمال المكننة وغيرها من المهام. أما المدرّب الفني فتوكل إليه مهام مساعدة الأساتذة في المختبرات والتدريب المهني والفني ومرافقة الطلاب في دوراتهم التدريبية في المستشفيات والمحاكم والمدارس والمختبرات.

ومدرّبو الجامعة فئتان: متعاقدون بالساعة بموجب عقود نظامية صادرة وموقعة من مجلس الوزراء في مطلع التسعينيات ويتقاضون رواتبهم شهرياً، وأكثر من ألفَيْ مدرّب ادخلوا في عقود مصالحة تنصّ على صرف رواتبهم سنوياً، من بينهم حوالى ألف مدرّب بعقد كامل ممنوعون من التوظيف أو التثبيت، قرّرت الجامعة تمرير رواتبهم شهرياً. لكن المشكلة في الآلية البيروقراطية المتبعة التي تنصّ على مرور جداول ساعات العمل بين الكلية ورئاسة الجامعة وهيئة التشريع وديوان المحاسبة. و"هكذا يتأخر صرف المستحقات ما لا يقلّ عن سبعة أشهر، فنحن لم نقبض مثلاً عن شهر تشرين الثاني وكل ما تلاه"، يقول المدرّب موسى سويدان. وفي حين يطالب المدرّبون بتقاضي رواتبهم شهرياً، "يعرفون أنهم يحاربون من أجل رواتب بلا قيمة". فعقد المدرّب ينصّ على تنفيذ 600 ساعة سنوياً بقيمة 40 ألف ليرة للساعة الواحدة، فيصل بذلك الراتب الشهري إلى حوالى المليوني ليرة لبنانية. وكان المدرّبون يعملون ساعات إضافية غير مدفوعة طمعاً بالتثبيت، "هذه الكذبة الكبيرة التي كنّا نعيشها".

«نحارب باللحم الحيّ»

قبل الأزمة، لم يكن المدرّبون يفوّتون فرصة لمطالبة مجلس الوزراء بإقرار العقود وتثبيتهم. فـ"بدعة" عقود مصالحة غير قانونية كانت ولا تزال تؤذيهم نفسياً حتى شعروا بأنهم "مكتومو القيد"، يدخلون

المدرّبون هم من يصدر نتائج امتحانات الجامعة (هيثم الموسوي)

> لا أمل بطرح ملف المدرّبين بعدما استحوذ ملف العمداء على كامل الاهتمام

الجامعة ويخرجون منها من دون أن يمرّ اسمهم أو توقيعهم على أي وثيقة. يقلقهم عدم الاستقرار الوظيفي، ذلك أن الجامعة تستطيع فسخ العقد مع المدرّب من دون أي مسوّغ، ما يجعل الأخير عرضة للابتزاز، وأي خلاف مع مدير أو عميد قد يخرجهم من الكلية لأنهم لا يحتمون بعقد قانوني. ومع ذلك، «عضّ» المدرّبون على جراحهم باعتبار أن المليوني ليرة كانت قبل الأزمة ذات قيمة جيدة وإن تأخر صرفها. أما اليوم، "فنحن ميتون ونُحارب باللحم الحي"، يختصر زكريا حالهم. ويروي كيف تخلى بعض زملائه عن اشتراك الكهرباء، وكيف "بكت مدرّبة مريضة بالسرطان خلال الاعتصام الذي نفذناه قبل أيام لأنها لا تملك كلفة علاجها ولم تحصل على المساعدة المرضية التي طلبتها كونها غير موظفة". ويتابع: "هناك مدربتان أمّنا لهما جمعية خيرية لتمدّ الأولى بوجبات الإفطار خلال شهر رمضان والثانية بعلب الحليب لابنها".

«أوتوستوب» إلى الجامعة

رغم ذلك كله، اشترط مجلس الوزراء على المدرّبين للحصول على مساعدة اجتماعية، وهي زيادة نصف راتب، أن ينزلوا إلى عملهم ثلاثة أيام في الأسبوع بالحد الأدنى. يسخر سويدان: "صحيح أننا نحصل على 64 ألفاً بدل نقل يومي، إلا أن الكلفة الفعلية تتعدّى ذلك بكثير وتتجاوز المئتي ألف لأن معظمنا يسكن بعيداً من الكلية التي يعمل فيها، فما سندفعه فرق بدل النقل سيكون فعلاً أكبر من قيمة هذه المساعدة الاجتماعية".

وكما يتأخر صرف رواتب المدرّبين، يتأخر صرف بدل النقل. "فصار من يملك سيارة يصطحب زملاءه إن كانوا على طريقه، أما دون ذلك فأجبر بعض المدرّبين والمدرّبات على الوقوف في الشارع والذهاب أوتوستوب إلى كلياتهم"! اقترح بعض المدرّبين، لا سيما الإداريين منهم، العمل من منزلهم بدلاً من انتظار مجيء الكهرباء لساعات، لكن مطلبهم رفض.

خذلان الرابطة؟

إزاء هذا الوقع، التزم المدرّبون في أوائل آذار الماضي الإضراب المفتوح الذي دعت إليه الهيئة التنفيذية لرابطة العاملين في الجامعة. معركتهم موجهة نحو رئاسة مجلس الوزراء بغية إقرار العقود، وداخلية ضد أهل الجامعة لإعادة النظر بأجر الساعة. لكن الرابطة علّقت الإضراب، ما أشعر بعض المدرّبين أنها "تجاوزتهم وأنها لا تمثّلهم"، فاستمروا بتعليق أعمالهم باستثناء يوم الأربعاء.

من جهته، أكد رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة العاملين في الجامعة حبيب حمادة أن "المدرّبين ينضوون تحت عباءة الرابطة التي تمثل كل العاملين". أما عن اتهام بعض المدرّبين الرابطة بالتخوين والتخلي عنهم، فيردّ: "لا يمكن استشارة كل عامل بقرار فكّ الإضراب"، مشيراً إلى أن "القرار اتخذته الهيئة التنفيذية بعد لقائها رئيس الجامعة وتفضيل عدم تضييع العام الدراسي على الطلاب الذين لا ذنب لهم، بخاصة أنه ما من أمل بطرح ملف المدرّبين بعدما استحوذ ملف العمداء على اهتمام إدارة الجامعة".

تعيش الرابطة فترة استراحة وترقّب لما ستؤول إليه الانتخابات النيابية والسلطة التنفيذية والتشريعية التي ستنتج منها، "فلن نقوم بإضراب ضد مجهول"، كما يقول حمادة، مهدّداً بالتصعيد لانتزاع حقوق العاملين ومطالبهم بعد تشكيل حكومة جديدة. وحتى ذلك الوقت، الجامعة مهدّدة بإفراغها من المدرّبين، وقد غادر بعضهم فعلاً من دون أن يلحظ أحد، تماماً مثل مكتومي القيد، "فعمداء الكليات يمارسون الترغيب والترهيب بحقنا والإعلام لا يغطي غير مطالب الأساتذة ومعاناتهم".

حضارة الرافدين وجارتها الإيرانيّة: خرافة «الأمّة العراقيّة الناطقة بالعربيّة» [2/1]

علاء اللامي*

الجهل والتضليل

غدت الحاجةُ ماسةً في أيّامنا إلى اعتماد تحقيب زمني متسلسل «كرونولوجي» مؤثّق بشكل علمي لإحداثيات تاريخ حضارات منطقتنا وإنجازاتها وعلاقاتها ببعضها. وهذه مهمة معقّدة دون شك، إنما سيكون ممكناً البدء بمحاولات جدية لدراسة العلاقة بين الحضارات الرافدانية والمصرية والشامية والإيرانية القديمة، لما بينها من تداخل وتفاعل طويل ومواضع تواصل وانقطاع والتباسات وقراءات متضاربة. وإذا كانت العلاقات بين الحضارات القديمة الرافدانية والمصرية والشامية معروفة، وموثقة بشكل لا بأس فيه بالأدلة الإركيولوجية والتاريخية واللغوية، وقد أُلّفت حولها الكثير من الكتب والدراسات، فإن الحضارات الأخرى كالهندية والصينية والإيرانية القديمة وعلاقتها بحضاراتنا تبقى ميداناً غير مطروق تقريباً؛ ولهذا

> يواصل مناهضو هويّة العراق العربيّة محاولاتهم من دون إصغاء إلى ما تقوله الأبحاث العلميّة الحديثة

أمسى من السهل على الكُتّاب ذوي الخطاب السياسي الإنشائي الملتبس أن ينتهوا مثلاً إلى تجريد إيران القديمة وغيرها من أيّ إنجازات حضارية والشطب على الموجود منها أو استصغار شأنه لأهداف لا علاقة لها بالبحث العلمي الدقيق، بل تنحو منحىً أيديولوجياً انعزالياً غالباً.

إنّ القول بقِدَم واحدة من الحضارات وريادتها، كالعراقية القديمة، ضمن مجالات البحث العلمي، لا ينبغي أن يؤدي إلى تكريس خرافتين يكررهما بعض الآخذين بمقولات سياسية أيديولوجية من قبيل «الأمة العراقية الناطقة بالعربية» أو «الأمة الرافدانية» المختلفة، بهدف تحويلهما من خرافتين إلى مقولتين مالوفتين وطبيعيتين؛ الأولى هي شطب وإقصاء حضارات ومدنيات الأقوام والشعوب الأخرى أو استصغارها والانتقاص منها بدوافع ونزعات قومية أو دينية أو عدمية، سواء كانت تلك الحضارات متزامنة مع الرافدانية، كالحضارة المصرية منذ بداياتها الأولى، أو مترافقة مع مراحلها الأشورية والكلدانية، كالحضارة الإيرانية القديمة، فالقِدَم والريادة الحضارية لا ينبغي أن تترتب عليهما أفضليات معينة لمصلحة الشعب الأقدم، وأن تكون مثلبة بحق الشعب الأحدث عمراً حضارياً.

أمّا الخرافة الثانية، فتهدف إلى التشويش التاريخي والإنساني على طبيعة المجتمعات القائمة ومنها المجتمع العراقي ودولته المعاصرة كمقدمة لإنكار هويته الحضارية العربية، وتقوم على اعتبار أيديولوجي سطحي مفاده أن سكان العراق الحاليين هم أنفسهم السومريون والأكديون والآشوريون القدماء وقد أصبحوا «ناطقين باللغة العربية» التي فُرضت عليهم بعد الفتح العربي الإسلامي، أي أنهم ليسوا عرباً أصلاً! وهذه النسخة من الفكر الانعزالي سبق أن تمظهرت بنسخ مشابهة، تطفو وتغطس بين فترة وأخرى، ومنها تلك النسخ القائلة بفرعونية مصرية وفينيقية لبنانية والمنكرة لعروبة الشعبين والبلدين... إلخ.

ورغم أن الأدلة العلمية، وآخرها الكشوف الوراثية «الجينية» الحديثة، حسمت علمياً هذا الموضوع فوضعت العراق في بداية قائمة الشعوب العربية المعاصرة من حيث وجود نسبة عالية من الجينومين ج 1 وج 2 المشتركين لدى العرب وعموم الشعوب الجزيرية «السامية» كما أكد البروفسور أناتولي كليوسوف، أحد أبرز علماء هذا العلم ومؤسسيه (للمزيد، يُراجع الجزء 2 من مقالتي في «الأخبار»، عدد 4 تشرين الأول 2018، وهي بعنوان «الأبحاث الجينية المحايدة تنفي سامية الأشكناز»). رغم كل ذلك، يواصل مناهضو هوية العراق العربية محاولاتهم من دون إصغاء إلى ما تقوله الأبحاث العلمية الحديثة، متعكّزين أحياناً على وجود أقليات قومية لا تشكل بمجموعها اليوم أكثر من 15 في المئة، مقابل العرب الذين يشكلون 85 في المئة من سكان العراق، في حين أن نسبة الفرس في إيران تبلغ 51 في المئة، ومع ذلك بقيت هوية إيران فارسية، ونسبة الترك في تركيا بين 60 و70 في المئة، ولكن هويتها بقيت تركية طورانية لا جدال حولها.

تجريد العراق من عروبته

إن هذه الفكرة الغريبة، التي لم يطرحها ولم يتبنّها على حدّ علمنا باحثون وخبراء متخصصون معروفون بحيدتهم ورصانتهم البحثية، أخذت تنتشر في أيامنا بأقلام كُتّاب المقالات السياسية غير المتخصصين أو العارفين بعلوم التاريخ والإناسة. إنها فكرة تتنافى مع واقع أن سكان العراق اليوم، بالنسبة المذكورة آنفاً، هم من العرب بقبائلهم وعشائرهم المعروفة الأسماء والأنساب والمنحدرات، وأنهم شكلوا مع من تبقى من أقوام العراق القديم المنتمية إلى الأصول الجزيرية «السامية» نفسها، والتي عاشت تحت الاحتلال الإيراني لأكثر من ألف عام (تمتد من سقوط بابل بيد الفرس الأخمينيين سنة 539 ق. م، حتى تحرير العراق من الفرس الساسانيين بعد معركة القادسية في تشرين الثاني سنة 636 م)، شكلوا شعباً واحداً، اندمج وتمازج خلال أكثر من 14 قرناً لاحقاً. وكان العماد الأنثروبولوجي لهذا الشعب وغالبيته السكانية عربية جزيرية، مع استمرار تقاليد التعايش العريقة بين الغالبية العربية والأقليات القومية والدينية العراقية حتى الاحتلال الأميركي سنة 2003، حيث بدأت غالبية تلك الأقليات الصغيرة بالفرار والهجرة من بلادها.

ثم إن الوجود العربي المجاور والمستقل والمتمايز عن وجود الشعوب الجزيرية «السامية» الشقيقة في بلاد الرافدين وبلاد الشام لم يبدأ مع الفتوحات العربية الإسلامية، بل تؤكده الأدلة الآثارية ـ منها نصب شلمنصر الثالث ـ في القرن التاسع ق. م. كما سنوضح بعد قليل.

وبغض النظر عن نظرية «الأمة الجزيرية السامية الأولى أو الأمّ» والتي لم تتأكد علمياً حتى الآن، فثمة تشابه وتداخل إلى درجة الامتزاج بين العرب وبعض الشعوب الجزيرية الشقيقة كالأنباط؛ فهؤلاء أقرب الجزيريين إليهم، لا بل إن بعض المؤرخين اعتبروهم عرباً ولقبوا بعض ملوكهم بملك العرب. وقد وصف «سفر المكابيين ـ التوراة»، الحارث الأوّل ملك الأنباط في القرن الثاني ق. م. بـ«طاغية العرب». ووصف المؤرخ اليهودي الشهير يوسيفوس فلافيوس ملك الأنباط الحارث الثاني بملك العرب، وبهذا الوصف وصف الملك النبطي مالك الأوّل. وذكر المؤرخ الروماني أوروسيوس (375 م – 418 م) أن القائد بومبيوس «غزا المشرق وأخضع الإيطوريين (وعاصمتهم بعلبك. ع. ل.)»، ثم غزا «العرب واستولى على مدينتهم التي يسمّونها البتراء»، كما وثّق هذه المعطيات المؤرّخ المتخصص بحضارة الأنباط د. زياد السّلامين في بحثه المتقن «الأنباط عرب بالأدلة التاريخية»، وفيه حشد العديد من المقتبسات التاريخية بلغتها الأصلية مقابل ترجماتها إلى العربية حول الموضوع.

عرب ما قبل الإسلام

أمّا الأدلة الآثارية على الوجود العربي في العراق القديم قبل الإسلام فكثيرة، ومنها مشاركتهم في معركة قرقرة (كركرا) سنة 853 ق. م، وتفاصيلها موثّقة على نصب شلمنصر الثالث «مسلة كورخ»، ضمن تحالف دويلات المدن في بلاد آرام التي تصدت للغزو الآشوري. وقد شارك العرب فيها بجيش مستقل من الفرسان من الجمال، يقوده جندب العربي (جندبو أرابي). وهناك آثار دولة الرها «أسروينا» أو «عربايا» كما سماها المؤرخ الروماني بلينيوس، وورد اسمها هذا في نقوش «آثار سوماثار» باللغة الآرامية «السريانية». وقد نشأت هذه المملكة سنة 132 ق. م. في شمال بلاد الرافدين ـ قرب أورفة في تركيا الحالية، وحكمتها سلالة الأباجرة العربية، وكانت أوّل دولة مسيحية في التاريخ، وهناك أيضاً دولة المناذرة بجنوب العراق، ودولة الغساسنة في الشام قبل الفتح العربي بقرنين تقريباً.

إنّ تجربة «الاندماج الاقوامي» ليست جديدة في تاريخ بلاد الرافدين، فقد اندمج السومريون وذابوا في الأكديين، والأكديون بالأموريين، والأموريون والكلدانيون بالآشوريين، والأنباط الآراميون وغيرهم بالعرب الفاتحين أو الموجودين قبل الفتح، في سلسلة من الاندماجات الإناسية واللغوية بين هذه الشعوب الشقيقة إثنياً، وأصبح العربُ هم الورثة الحقيقيون ـ بالمعنى الإناسي ـ والمكملون لإنجازات الماضي وحضاراته، التي ينتمي شعوب نشأت واتسعت ثم انقرضت أو كادت، واندمجت بقاياها بغيرها وانتهت أسطورة «الدماء النقية» إلى الأبد. أمّا اعتبار كل هذه الشعوب شعباً حياً واحداً مرّ بعهود ذات تسميات مختلفة مثلما مرّ العرب بالعهدين الأموي والعباسي، فهو اعتبار خاطئ تماماً لأنه يساوي بين أسر مالكة من الشعب ذاته ـ أمويين وعباسيين وفاطميين ـ وقد صارت أسماؤها أسماء لدول وعهود تاريخية معينة، وبين شعوب متقاربة أنثروبولوجياً وإثنياً ولغوياً حلّت دولُها ومجتمعاتُها محل أخرى بعد حروب وغزوات وهجرات وحالات استيطان واسعة.

مدينة اور الآلية عاصمة السومريين، قبل 4500 عام، في محافظة ذي قار العراقية (الأناضول)

الانقطاع الحضاري الالفي

عامل مهم آخر له كلمته الحاسمة في هذا الميدان، هو ما يمكن أن ندعوه بالانقطاع الجيوسياسي والسكاني «الديموغرافي» الجذري، والذي دام لأكثر من ألف عام، كما قلنا، بين الحضارات الرافدانية والشامية القديمة والحاضر العراقي والشامي؛ فبسبب الأوبئة والفيضانات والحروب والثورات والفتن الداخلية المستمرة، انخفض عديد سكان العراق حتى بلغ درجة حرجة على حافة الانقراض في عدة مراحل تاريخية بعضها قريب جداً. فقد بلغ عدد سكانه في القرن التاسع عشر الميلادي أقل من مليون نسمة، وربما تجاوز المليون وربع المليون وفق دراسة للباحث محمد سلمان حسن نشرها معهد الإحصاء بجامعة أكسفورد سنة 1958، وفيها شكلت نسبة القبائل البدوية والريفية وهي عربية قطعاً ـ باستثناء المحافظات الثلاث ذات الأغلبية الكردية ـ أكثر من 75 في المئة منهم، وما تبقى هم سكان المدن وغالبيتهم من العرب أيضاً.

وكان عدد سكان بغداد، بما فيها الكاظمية والأعظمية، 63 ألفاً و272 نسمة فقط في سنة 1870! أمّا حين دخل العراق القرن العشرين، فقد كان عدد سكانه في سنة 1920 مليونين و849 ألف نسمة لا غير! فعن أيّ شعوب سومرية وأكدية وآشورية حيّة كوّنت «أمّة عراقية ناطقة بالعربية» يتحدّث البعض؟ ثمّ، هل خلت مقولة ومصطلح «الأمّة» من الغموض والتداخل الذي رافقه منذ ولادته بأوروبا في العصر الحديث؟ ألم يخضع هذا المصطلح لتفسيرات شتى ويصبح موضوعاً للخلاف والاختلاف، ولم يتم الاتفاق علمياً على محتواه حتى الآن؟

إن الحديث عن الحالة الديموغرافية الفريدة لبلاد الرافدين القديمة والعراق الحديث يمكن تفسيرها بحالة انقطاع جيوسياسي وحضاري شبه كاملة كما قلنا بين سقوط بابل سنة 539 ق. م. والفتح العربي الإسلامي سنة 636 م. إن هذا الانقطاع بين الحضارات الرافدانية القديمة وشعب العراق المعاصر ذي الأربعين مليون نسمة يفرّغ مقولات الاستمرارية الديموغرافية والإناسية بين العراق القديم والحالي من أيّ قيمة علمية. لكننا لا نجد مثيلاً لهذا الانقطاع في الحضارة الصينية التي استمرت تتطور وتتفاعل وتتجدد في دائرتها من دون انقطاع منذ آلاف السنوات وحتى اليوم إناسياً وحضارياً.

ثم لماذا يوضع مفهوم «الأمّة العراقية» ـ إذا افترضنا جدلاً صحته النسبية وأن هناك أمّة عراقية قيد التَّشَكُّل ـ لماذا يوضع في تضادّ وتعارض عدائي مع مفهوم «الأمّة العربية» الذي يقول به القوميون العرب؟ أليس من المشروع القول إن مفهوم «الأمّة العراقية» هو الوجه الآخر لمفهوم «الأمّة العربية» متكاملة الشروط ومنسجمة المحتوى من المحيط إلى الخليج الذي يأخذ به القوميون العرب القائلون بوحدة الدم؟ ألا يتكئ الطرفان على أسس أيديولوجية وتوليفات سياسية قسرية متماثلة من حيث الجوهر المستند إلى العِرْق والعنصر لا إلى العامل الإناسي الثقافي؟

ماضي إيران ليس فراغاً

لنلق الآن نظرة فاحصة على تاريخية العلاقة بين الحضارات القديمة في بلاد الرافدين وإيران، لكشف ملابسات ومحتوى المزاعم الانعزالية الشاطبة على الحضارة الإيرانية أو تلك المبالغة في إنجازاتها والمنكرة لتأثيرات الحضارات المجاورة ومنها الرافدينية عليها:

لنبدأ باسم إيران بالفارسية القديمة، فهو «أريان» المكون من لفظ آري واللاحقة «ان» صيغة النسبة إلى أسماء العَلَم بالفارسية. كانت هذه اللفظة تعني الآريين أي سكان الهضبة، ثم اكتسبت دلالة جغرافية ضمن تشكُّل الكيانية الجغراسياسية الفارسية، وصارت تعني «أرض الآريين» كما تقول دورية «Encyclopedia Iranica» باللغة الإنكليزية. وقد استُخدمت الكلمة محلياً ـ وليس عالمياً ـ منذ أواسط العهد الساساني. وفي العصر الحديث، بعثت السلطات القومية الإيرانية هذا الاسم حياً سنة 1935، أمّا قبل ذلك، فكان هذا البلد يعرف عالمياً ببلاد فارس، وعُرف لدى العرب قبل الإسلام وبعده ببلاد العجم. (من طريف ما يذكر هنا، أن العرب بالأندلس كانوا يطلقون على النصوص اللاتينية المكتوبة بالخط العربي النصوص العجمية (اَلْخَمِيَدُ ـ aljamiado)، أمّا في غرب أفريقيا فكان الناس يطلقون كلمة عَجمي (أعجمي) على نصوص اللغات الأفريقية المكتوبة بالحرف العربي).

وعن أصل الميديين، يقول المؤرخ ول ديورانت في موسوعته «قصة الحضارة» (الفصول الخاصة بتاريخ الفرس التي نشرت في كتاب مستقل، تُرجم إلى العربية سنة 1947، ص 3 وما بعدها)، إنهم شعب هندو آري، ورد ذكره للمرة الأولى في إحدى اللوحات التي تخلد حملة عسكرية قام بها شلمنصر الثالث سنة 837 ق. م. على بلادهم التي سمّاها «بارسوا» بالباء المثلثة القريبة لفظاً من الفاء، وليس من المؤكد إنْ كانت هذه الكلمة هي التي اشتقّ منها اسم الفرس وبلاد فارس أو أنها تحيل إلى الفرثيين الذين ورد ذكرهم في الآثار باسم «بارثاوا». وكلا الشعبين من الهندوآريين. وكان يقطن مقاطعة بارسو شعب يسمى أمادايا أو ميديا ومنه نسبة «الميديين»، قدِمَ من سواحل بحر قزوين إلى الهضبة في الألف الثالث ق. م، وبنى أوّل ملوكهم ديوسيس العاصمة «إكباتان ـ بالفارسية القديمة: هانغماتانا» على سفح جبل «العاصي» وآثارها في ضواحي همدان اليوم.

ثم وحّد ملكهم سياكزارس (625 ـ 585 ق. م.) مناطق ميديا وفارس، مع أجزاء من آشور، ولكن دولته لم تستمر طويلاً فانهارت بعد جيل واحد، وقامت على أنقاضها الدولة الفارسية الأخمينية. تحالف الملك الأخميني قورش مع ملك بابل الكلداني نبوخذ نصر وأسقطا الدولة الآشورية واقتسما أراضيها وثرواتها بينهما قبل أن يهاجم قورش الكلدانيين في عهد ملكهم نابونئيد ويدمر دولتهم سنة 539 ق. م. ومنذ ذلك الحين، لم تقم للحضارة الرافدانية دولة جديدة حتى الفتح العربي الإسلامي وتدمير الإمبراطورية الساسانية.

تحقيب التاريخ الإيراني القديم

ولكي تتوضح لنا صورة الماضي، أدرج أدناه تحقيباً زمنياً «كرونولوجيا» مختصراً يبدأ بحالة الهضبة الإيرانية في العصر الحجري القديم؛ فبين 23 ألف عام ق. م، و12 ألف عام ق. م.، سُجل أوّل الشواهد على وجود نشاط بشري على حفريات في جبال زاكروس غرب إيران. يلي هذا العصر الحجري الحديث الممتد بين 9000 و4500 ق. م، وفيه شهدت المنطقة نموّاً في نمط الحياة الزراعية الريفية المستقرة.

ووفق التحقيب التاريخي الكرونولوجي الأوّلي المتعارف عليه لعهود ما قبل قيام الدولة الفارسية الأخمينية، سجل الباحثون المعطيات الرئيسة الآتية:

1ـ شهدت مرحلة الألف الثامن ق. م.، الثورة الزراعية وإقامة مستعمرات دائمة وتكوين مجتمعات بشرية منظمة، أصبحت الهضبة الإيرانية مهداً لواحدة منها.

2ـ تلتها مرحلة الألف الخامس قبل الميلاد، وتشير بعض آثارها الى وجود نمط حياة بشري زراعي بدائي، عثر ضمن آثار هذه الحقبة على أدلة تؤكد وجود صناعة النبيذ.

3ـ تبدأ المرحلة الثالثة من 3900 ق. م.، وقد شهدت صعود مدينة «سيالك» قرب مدينة كاشان في النصف الشمالي من إيران، وهي أوّل مدينة بُنيت على الهضبة الإيرانية قبل وصول الميديين إلى المنطقة، ولا يعرف الكثير عن سكانها الأوائل.

4ـ المرحلة الرابعة، وتمتد بين سنة 1500 و800 ق. م. وخلال هذه الفترة، استوطنت مجموعات بشرية من الميديين والفرس، وكانوا خاضعين لسيادة الدولة الآشورية ولكنهم سرعان ما اندمجوا واستقلوا في منطقتهم واستولوا على بعض الأجزاء من الدولة الآشورية، ثم ساهموا بالتحالف مع الكلدانيين في القضاء عليها.

وستكون مرحلة الاحتلال الفارسي الأخميني لبلاد الرافدين في القرن السادس ق. م، وصعود الحضارة الفارسية وتلاشي الرافدانية ودور العيلاميين جنوباً وتأثرهم بالحضارة الرافدانية موضوع الجزء الثاني من هذه المقالة.

*كاتب عراقي

تصحيح المصطلحات: بدائل من الهيمنة إعلامياً

هادي قبيسي*

اللغة قناة الاتصال والتأثير في الآخرين أفراداً أو مجتمعات أو دولاً، ويمكن أن تكون كلمة أو صورة أو مشهداً متحرّكاً موثقاً أو مصطنعاً، فقد أصبحت للغة مستويات وأشكال عدة من العمليات الاتصالية، تأثراً بالفن والتكنولوجيا، وقديماً كان هذا، غير أن التحوّل التقني الهائل فرض نفسه الآن. لكن تبقى الحروف والكلمات هي الأساس، هي الأصل الذي تبنى عليه الأشكال الأخرى، وإن كان التخييل أحياناً يعبّر عن الحروف ليصل إلى الفن مباشرةً، إلا أن الفهم في النهاية يمكن وضعه في سياق اللغة، فالعقل يستوعب الخارج من خلال الحروف.

تستطيع وسائل الإعلام وأجهزة الحرب النفسية، إذاً، أن تغيّر استيعابنا للوقائع من خلال اللغة، وأن تصنع صورة هادفة ومتناقة ومهندسة بما يلائم السياسات الحاكمة على تلك الأجهزة. وكلما امتلكت الجهة السياسية التمويل والفن والثقافة والخبرات والكوادر الكافية لهذا المشروع، كلما استطاعت حماية نقاط ضعفها والتعمية عليها، وبناء قوة الجذوة أو ثبات المشروعية والحفاظ عليها لسنوات أو حتى عقود، من دون وجود الأسس الواقعية الكافية لذلك النجاح، وإنما اعتماداً على جدار حديدي من اللغة، يمنع العقول من إدراك نقاط الخلل، فتجلس عاجزة وتتكيف مع الواقع اللغوي المصطنع.

القوة التحررية في المنطقة العربية/ الإسلامية، وخصوصاً في منطقة النضح، في غرب آسيا، أنتجت مجموعة واسعة من المصطلحات والشعارات والمفاهيم، تماشياً مع زخم اندفاعتها أو لحظات الإنجاز والتحول التاريخي التي حققتها، واستناداً إلى خلفية دينية أو أيديولوجية أو إنسانية عامة، مختلطة ومتداخلة أحياناً. لكنها بالمقارنة مع قوى الهيمنة والدول الجائرة تبقى سلة طويل للهيمنة الغربية، واستطاعت مع الوقت أن تنضج عدداً لا يستهان به من المفاهيم والشعارات، التي جرى إلزام شعوب وحضارات العالم باستخدامها، باعتبارها أداة الاتصال العالمي شبه الوحيدة، خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وترسانة المفاهيم الماركسية معه.

بادر مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير أخيراً إلى تقديم مجموعة من المفاهيم المقترحة لوسائل الإعلام ضمن الحالة التحرّرية، ضمن برنامج عمل مستمر، بوتيرة مصطلح شهري، ويقدّم كل مصطلح ضمن ملف خاص به، يشرح خلفيته اللغوية والسياسية وآثار استخدامه بالمقارنة مع المصطلحات السائدة، ويتم نشر هذه المقترحات في البيئة الإعلامية المؤسساتية بشكل أساسي.

«الدول الجائرة»

تم إنجاز أربعة مصطلحات حتى الآن، وهناك برنامج لسنة كاملة يتم العمل عليه والتحضير له بشكل منتظم، ينتهي بإنجاز 12 شعاراً جديداً. كان المصطلح الأول هو «الدول الجائرة»، وذلك مقابل استخدام قوى الهيمنة لشعار «الدول المارقة» الذي يكرس مشروعية وقانونية الهيمنة ويعتبر الدول المستقلة عن نظام السيطرة مارقة ومخالفة ومرتكبة، وكذلك بديلاً عن مصطلحات متداولة في الساحات المختلفة، المؤيدة والمخالفة للهيمنة، ومنها «الدول الكبرى»، «القوى العظمى»، «المجتمع الدولي»، وهي مصطلحات تخدم استمرارية الهيمنة، ويستخدمها الخاضعون للهيمنة والرافضون لها على حد سواء، ما يمثل انتكاسة معنوية وفكرية حقيقية لحالة التحرر، ويعرقل ويعقد مسار التحرر، رغم ضخامة التضحيات والجهود المبذولة.

«الكيان الموقت»

المصطلح الثاني، وهو الذي شهد رواجاً واسعاً، نتيجة تبنّيه من قيادة المقاومة، وهو «الكيان المؤقت»، الذي أطلق ليكون بديلاً عن مجموعة مفردات يمثل استخدامها اعترافاً بالكيان الغاصب، ويتم استخدامها من المطبعين أو الرافضين لوجود الكيان على السواء، وإن بدرجات متفاوتة، من قبيل مفردات: «إسرائيل»، «الجانب الإسرائيلي»، «الكيان الإسرائيلي»، «الدولة الإسرائيلية».

وكذلك كبديل مكمل عن مفردات تعبر عن الموقف المقاوم والرافض، لكنها لا تعبر عن الأمل بزوال الكيان، من قبيل مفردات «الكيان الصهيوني»، «كيان الاحتلال»، «الكيان المصطنع»، «الكيان الغاصب»، والكثير من المفردات التي تراكمت منذ 1948 وحتى الآن، والتي لم يحمل واحد منها معنى الزوال والأفق المستقبلي المنتظر من الشعب الفلسطيني.

«الأسود المنفردة»

المصطلح الثالث، هو «الأسود المنفردة»، كبديل من المفردة المستخدمة لتوصيف العمليات التي يقوم بها المقاوم الفلسطيني بشكل فردي داخل الأراضي المحتلة، والتي أعطيت في الإعلام المعادي تسمية عمليات «الذئاب المنفردة»، وهي تسمية تعود إلى القاموس الجنائي الإجرامي، وتتعلق بتوصيف أعمال القاتل المتسلسل.

«الإجراءات الاقتصادية العدوانية»

المصطلح الرابع، وهو يعود للمجال الاقتصادي، ويهدف لاستبدال مفردة «العقوبات» التي تستخدمها الولايات المتحدة، وهي مفردة تشرّع كل أعمال التخريب الممنهج للدول التحررية، أو تلك التي ترغب بدور مستقل وهامش تحرك خاص بها ضمن النظام الدولي، ويستخدمها المتعرضون لتلك الإجراءات

> تستطيع وسائل الإعلام وأجهزة الحرب النفسية أن تغيّر استيعابنا للوقائع من خلال اللغة

المدمرة بشكل طوعي، بحيث يعطون للولايات المتحدة المقبولية ويتحركون نحو التكيف مع التحدي الاقتصادي الماثل، من دون الالتفات إلى أن تلك المفردة تقدّمهم كمذنبين ضمن نظام دولي، وتقدّمهم كقوى تعترف بحق الولايات المتحدة والغرب عموماً بالهيمنة والتسلط. البديل الواقعي الذي يصف ما يجري هو «الإجراءات الاقتصادية العدوانية»، وهو الذي يشكل مقدمة للشعوب والدول والقوى التي تتعرض للعدوان الاقتصادي، لكي تتهيأ للمواجهة والرفض والتحرك في كل اتجاه محق للرد على تلك الإجراءات ومكافحتها بالطرق المناسبة.

تبقى هذه المصطلحات مقترحات نظرية، ويبقى على عاتق المؤسسات الإعلامية مسؤولية الاستفادة منها، وتحويلها إلى أدوات فعالة في المعركة التي نخوضها في ساحة الوعي، على أن قضية المصطلحات الإعلامية، تستحق جهداً أكبر، وزخماً كمياً أكبر، إلا أنها تحتاج للتبني ولجهد كبير في الترويج، ولذلك تحتاج هذه النقلة المنشودة إلى الوقت الكافي لتكريس أهمية اللغة أوّلاً، وثانياً لتكريس المصطلحات المقترحة وإعطائها الدور المناسب في تشكيل الوعي والموقف والرأي العام، وبناء قوة واقعية من الأفكار والمفاهيم.

* مدير مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير

رد

رد من ريجينا صنيفر على «بيان ورثة جوليين المير»

ورد في جريدة «الأخبار» الموقرة، بتاريخ 22 نيسان 2022، بيان تحت توقيع «ورثة جوليين المير، زوجة أنطون سعادة» حول كتاب «ضياء في ظلمات المشرق». تجنّباً للسجالات غير المبررة والعقيمة، واحتراماً لتاريخ ونضال وفكر أنطون وجوليين سعادة، أفضّل عدم الرد. من يطّلع على الوثائق والوقائع يدرك الحقيقة.

ريجينا صنيفر

تقرير

«تويتر» إيلون ماسك: صراع إمبراطوريات

علي عواد

«وكُنّ حبّي تحت المطر»؛ بهذا الشطر الأخير من قصيدة «أغنية خطّ العاصفة» للشاعر الأميركي، روبرت فروست، أعلن إيلون ماسك استحواذه على «تويتر» عبر المنصّة نفسها. لكن، وبمعزل عن كل هذه الرومانسية، حصلت عملية الاستحواذ في وقتٍ بالغ الأهمية، دفع مرشد الحزب الديموقراطي، الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، إلى أن يخرج معبّراً عن «خوفه» من منصّات التواصل الاجتماعي، وداعياً إلى ضبطها قبل ساعات من الإعلان الرسمي. ويدور السؤال، راهناً، حول السبب الذي جعل ماسك، المتوّاق إلى «حرية التعبير»، مستميتاً لشراء «تويتر». هي، إذن، أوقات عصيبة للحزب الديموقراطي ومريديه. فبعض هؤلاء أوقف حسابه على المنصة مباشرة (من أمثال شون كينغ الذي اعتبر شراء ماسك لـ«تويتر» ليس إلّا تجسيداً لنفوذ الرجل الأبيض)، وبدأ آخرون حملة تحريض ضدّ المالك الجديد، بالدعوة إلى سنّ قوانين تقيّد نفوذ أصحاب المليارات. حتى موقع «TheVerge» المختصّ في المحتوى التكنولوجي، نشر تقريراً بعنوان «كيف تلغي حسابك على تويتر». لكن على المقلب الآخر، يبدو دونالد ترامب، في حالة «يوفوريا». فالمنصة التي أدمنها «قائدهم» ذات يوم، والتي كانت وسيلته الإعلامية شبه الوحيدة في مواجهة الـ«فايك نيوز»، عادت - برأيهم - إلى حضن «ماغا» (أو لِنُعِد لأميركا عظمتها، كما يقول شعار ترامب)، على أمل أن يوافق الشاري على فكّ أسر زعيمهم المحجوب من «تويتر».

يعتبر ماسك أن حرية التعبير هي حجر الأساس لديموقراطية فاعلة (أ ف ب)

كيف تم الاستحواذ

في وقت سابق من الشهر الجاري، اشترى إيلون ماسك حصةً بنسبة 9% من «تويتر». ثم عرض شراء الشركة بأكملها، واصفاً نفسه بأنه «داعم لحرية التعبير المطلقة»، ومعبّراً عن رغبته في إصلاح ما اعتبره رقابة مفرطة على المحتوى من جانب الموقع. وتوازياً، بدأ مالك «تسلا» و«سبايس إكس» في نشر تغريدات تثير الجدل، من مثل قوله إنه يفكّر في جعل مقرّ الشركة الرئيس في سان فرنسيسكو، ملجأً للمشرّدين، لأن أحداً من الموظفين لا يأتي إلى مكان العمل أصلاً. وفيما أعلن مجلس إدارة الشركة، بدايةً، أنه يدرس عرضه، إلّا أنه قوبل بالرفض، في ما أطلق عليه خطّة «الحبّة السامّة» (Poison Pill) التي صعّبت على الملياردير الجنوب أفريقي الحصول على حصة تخوّله السيطرة على «تويتر». لكن ماسك أعلن، الأسبوع الماضي، أنه جمع تمويلاً بقيمة 46,5 مليار دولار لإجراء عملية الشراء عبر قروض مصرفية. إعلانٌ كبّل أيدي مجلس الإدارة، وأجبره على الذهاب إلى طاولة المفاوضات، التي نتجت منها الموافقة، أوّل من أمس، على عملية البيع، لتصبح «تويتر» شركة خاصة مملوكة من ماسك منفرداً، وبسعر 54,20 دولاراً للسهم الواحد، وبكلفة إجمالية قُدّرت بـ44 مليار دولار. وتالياً، خرجت «تويتر» من سوق البورصة. وقال ماسك، في بيان نشرته «تويتر»، إن «حرية التعبير هي حجر الأساس لديموقراطية فاعلة، وتويتر هو الساحة الرقمية العامة حيث تناقش موضوعات حيوية بالنسبة إلى مستقبل الإنسانية». وأضاف: «أريد أيضاً أن أجعل تويتر أفضل من أيّ وقت مضى من خلال تعزيزه بميزات جديدة، وجعل الخوارزميات مفتوحة المصدر لزيادة الثقة، والقضاء على روبوتات النشر المبرمجة (بوتس) وتوثيق حسابات جميع البشر».

تسلسل الأحداث أعلاه هو ما حدث رسمياً. لكن من يتابع ماسك على «تويتر»، إلى جانب 83 مليون شخص آخر، لا يمكن أن يتناسى حادثة يُقال إنها كانت السبب الرئيس الذي دفعه إلى شراء المنصّة. قامت منصة «تويتر»، الشهر الماضي، بإيقاف حساب «ذا بابيلون بي» (The Babylon Bee)، وهو موقع إخباري مسيحي محافظ ساخر ينشر مقالات ساخرة حول مواضيع تشمل الدين والسياسة والأحداث الجارية والشخصيات العامة. عملياً، هو نسخة مسيحية إنجيلية محافظة من الموقع الإخباري الساخر الشهير «ذي أونيون» (The Onion). أما السبب، فمقال ساخر نشره الموقع، يتناول «مزحة» اختيار مساعدة وزير الصحة الأميركية، راشيل ليفين، وهي امرأة متحوّلة جنسياً، على الموقع بأنها «رَجُل العام». إيقاف هذا الحساب من قبل إدارة «تويتر» السابقة، أغضب إيلون ماسك الذي يُعدّ من أشدّ متابعي هذا الموقع، كما أن المنصة أوقفت حسابات لأقطاب جمهورية «ترامبية»، مثل الإعلاميان علي قناة «فوكس» تاكر كارلسون، ومارك لِفين، وذلك بسبب إعادة تغريد «تويتر»، المنصّة التي عبّر عن حبه لها في تغريدة، قبل خمس سنوات.

> أصبح لدى إيلون ماسك القدرة على إعادة تشكيل الخطاب على شبكة اجتماعية يستخدمها أكثر من 200 مليون شخص يومياً

هل سيعود ترامب؟

هناك نواح عدّة للإجابة على هذا السؤال. ففي 21 نيسان الجاري، ومدفوعاً بـ«خوفه» على الديموقراطية، ظهر الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، في جامعة «ستانفورد»، مخاطباً الناس، ومتحسّراً على واقع أن قبضة حزبه على منصّات التواصل الاجتماعي قد تمّ تحدّيها أخيراً. وأكمل محاضرته حول مخاطر المعلومات المضلّلة» على المنصات، داعياً إلى فرض «المزيد من الرقابة» على حرية التعبير في تلك المنصات من أجل عدم «تقويض» العمل الديموقراطي. اللافت هنا، أن أوباما بات يطالب بتحديث المادة 230 من قانون الاتصالات التي احتمت بموجبها منصات التواصل، وهي المادة ذاتها التي كرّر ترامب مطالبته بتحديثها كلما سنحت له الفرصة. لكن المفارقة اليوم، أن أوباما بات يطالب بها أيضاً في ظلّ ضعف سطوة حزبه على العالم الرقمي. من جهته، قال ترامب إنه لن يعود إلى منصة التواصل الاجتماعي، «تويتر»، حتى إذا عاد حسابه إليها. وأضاف لقناة «فوكس» أنه سيُفعّل حساباً رسمياً له على منصة «تروث سوشال» الناشئة، والتي يمتلكها، خلال الأيام المقبلة. تصريح ترامب هذا منطقي ظاهرياً، إذ لم قد يودّ العودة إلى «تويتر»، وهو يملك منصّة تواصل اجتماعي خاصّة به؟ الفعل الأجدى، هنا، هو أن يعزّز منصّته ويجعلها في موقع متقدّم عن المنصات الأخرى. لكن هناك مشكلة، فمنصة «تروث سوشال» شبه ميتة، وعدد المنتسبين إليها لم يزد كما كان متصوّراً، أضف إلى ذلك تأخّر المبرمجين في تطوير نسخة تعمل على أجهزة «أندرويد»، بالتوازي مع الهجمات السيبرانية المتكررة (DDos Attack) على الموقع. لذا، قد تشهد الأيام والأسابيع المقبلة تحوّلاً في قرار ترامب، خصوصاً مع اقتراب الانتخابات النصفية في تشرين الثاني، حين سيكون بحاجة إلى رافعة إعلامية.

خطط ماسك لـ«تويتر»

بعد تسلّمه مفاتيح الشركة، أصبح لدى إيلون ماسك القدرة على إعادة تشكيل الخطاب على شبكة اجتماعية يستخدمها أكثر من 200 مليون شخص كل يوم. ومن بين تلك الخطط التي عبّر عنها صراحة:

- إزالة «قواعد المجتمع الخاصة بالمحتوى» باسم حرية التعبير.
- إنشاء زرّ تعديل حتى يتمكّن المستخدمون من التعديل في تغريداتهم (لفترة زمنية محدّدة).
- جعل خوارزمية «تويتر» مفتوحة المصدر، بحيث يصبح في إمكان الجميع الاطّلاع على سطور البرمجة التي تعمل عبرها المنصة، الأمر الذي يدفع نحو المزيد من الشفافية والثقة من قِبَل المستخدمين.
- سيشنّ حرباً على «جيوش الروبوت» Bots، والتي تسمّى أحياناً بالذباب الإلكتروني، وبخاصة تلك التي تروّج للعملات المشفرة الاحتيالية.
- سيحاول تقليل اعتماد المنصة على الإعلانات من أجل المال، وسيحاول ربطها بعملة «دوج كوين» المشفرة والتي قال إنها وسيلة دفع ممتازة.

إيلون ماسك رجل أعمال ازدهرت أعماله لكونه رائداً في مجال التكنولوجيا. وهذا أمر صحيح؛ لكن وجوده في هذه المرتبة اليوم ما كان ليتمّ لولا العقود الحكومية التي حصل عليها في أشدّ اللحظات الحرجة في مسيرته (ناسا على سبيل المثال). كما أن الرجل له جيش من المغرّدين على «تويتر»، يدافعون عنه حتى الرمق الأخير. أما وقد بات بمتلك إحدى أكثر منصات التواصل شعبية بعد «تيك توك» و«فايسبوك»، أصبحت لديه وسيلة إعلامية رقمية ستتيح له توسيع رقعة نفوذ شركاته من «سبايس إكس» إلى «تسلا» و«بورينغ» وغيرها.

تقرير

حرب الفصائل في الشمال السوري: «الاصطفاء الطبيعي»... بعد فشل «الهيكلة»

تعيش مناطق سيطرة الفصائل السورية المعارضة التابعة لتركيا حالة فوضى متصاعدة. يبدو أنها ستدفع أنقرة إلى إعادة النظر في مشاريعها التي كانت تحاول تنفيذها عبر دمج الفصائل وإعادة هيكلتها، لتبحث عن مسارات جديدة تُعيد عبرها ضبط تلك المناطق، وتحصّن سيطرتها عليها

علاء حلبي

لا ينفصل سياق إعادة الهيكلة السياسية التي ترعاها تركيا للتشكيلات السورية المعارضة، عن محاولات إعادة هيكلة الفصائل المقاتلة في الشمال السوري الخاضع لسيطرة أنقرة. وبرز ذلك بشكل واضح عبر خطط حاولت تركيا تمريرها خلال الشهور الماضية، سواءً عن طريق دمج الفصائل تحت مظلّة واحدة، أو ما تبعه من خطوات نتيجة فشل هذا الدمج، وآخرها تكريس حالة انقسام بين أطراف وتكتّلات، في ما يشبه عملية «اصطفاء طبيعي»، وفق وصف مصادر ميدانية تحدّثت إلى «الأخبار». ورأت المصادر أن ثمّة رغبة تركية في خلق بيئة موحّدة تحت غطاءَين سياسي وعسكري، الأمر الذي يسهّل عليها قيادة المنطقة من جهة، ويؤمّن لها تمرير مشاريع مستقبلية، سواءً قضم المناطق المحاذية للشريط الحدودي، أو خلق بيئة موالية لأنقرة بعد عمليات التغيير الديموغرافية التي يتمّ تنفيذها حالياً، في حال تمّ التوصل إلى اتفاق سياسي مستقبلاً خرجت على إثره تركيا من سوريا، من جهة أخرى.

وضرب المصدر مثالاً على اختلاف النهج التركي بين مرحلتَين، حيث دعمت أنقرة في المرحلة الأولى توحيد الفصائل، وفي المرحلة الثانية دعمت تمزّقها. إذ قامت، ابتداءً، بالضغط عليها للانخراط تحت مظلة موحّدة تضمّها جميعها، أطلق عليها اسم «غرفة عزم»، والتي ضمّت ثلاثة تشكيلات رئيسة: «حركة البناء والتحرير» (تضمّ «جيش الشرقية»، و«أحرار الشرقية»، و«الفرقة 20»)، و«الفيلق الثالث» (يضمّ ستّة فصائل أبرزها «الجبهة الشامية» و«جيش الإسلام»)، و«هيئة ثائرون» (تضمّ سبعة فصائل أبرزها «السلطان مراد» و«فيلق الشام» و«سيمان شام»)، قبل أن تشهد هذه الغرفة انشقاقات لاحقة نتيجة سعي أطرافها إلى فرض سيطرتهم، لتظهر ملامح سياسة تركية جديدة تدعم تلك الانشقاقات.

ويتوافق اختلاف النهج التركي في إدارة الفصائل مع معلومات سابقة حول وجود مخطط يقضي بتوحيد المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، بما فيها إدلب التي تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) التي يقودها أبو محمد الجولاني. ويبدو أن هذا المخطط اصطدم في مرحلة التوحيد برفض من بعض الفصائل، وعلى رأسها «الجبهة الشامية»، التي استغلّت «غرفة عزم» لشنّ هجمات طاولت جماعات تتمتّع بعلاقات قوية مع تركيا، من بينها «سليمان شاه»، الذي يُعتبر من أبرز موزّدي المقاتلين الذين ترسلهم تركيا للقتال خارج سوريا (ليبيا، وأذربيجان، وأخيراً أوكرانيا)، إضافة إلى علاقته مع «هيئة تحرير الشام»، الأمر الذي يفسّر سبب محاولات إنهائه من قِبَل بعض الفصائل، وعلى رأسها «الجبهة الشامية»، التي يظهر أنها تحاول خلق حالة مماثلة وموازية لـ«تحرير الشام»، وتقديم نفسها على أنها الأكثر ملاءمة لقيادة هذه المناطق.

> اختلف النهج التركي بين مرحلتَين، إذ دعمت أنقرة في الأولى توحيد الفصائل وفي الثانية دعمت تمزّقها

وأمام تلك المساعي، يبدو أن «الجبهة الشامية» والفصائل المتحالفة معها (الفيلق الثالث)، وعلى وقع الضغوط التركية المتواصلة بتخفيض النفقات والاعتماد على التمويل الذاتي أسوة بـ«تحرير الشام»، بدأت محاولات السيطرة على معابر التهريب، التي تُعتبر من أبرز الموارد المالية، بالتوازي مع محاولات تهميش الفصائل الأخرى («هيئة ثائرون» على وجه التحديد) وتسليط الضغط عليها لإنهاء المنافسة معها، الأمر الذي خلق بيئة متوتّرة جاهزة للاشتعال في أيّ وقت، وهو ما تظهر آثاره بين وقت وآخر في صراعات واشتباكات دامية. ويلاحظ، في هذا السياق، ميل تركيا الواضح إلى «ثائرون» ومحاولتها تسويقها بشكل غير مباشر، عن طريق العلاقات القوية (التي ظهرت بين «الائتلاف» المعارض الذي أعادت تركيا هيكلته و«ثائرون»، من خلال الزيارات العديدة التي قام بها مسؤولو الأوّل لمناطق سيطرة الأخيرة، وتجاهل مناطق سيطرة الفصائل الأخرى، الأمر الذي يمثّل خطوة عن طريق فتح الأبواب أمام «هيئة تحرير الشام» التي تتمتّع بعلاقات قوية مع «ثائرون».

لمة رغيبة تركية بخلف بيئة موحدة تحت غطاءين سياسي وعسكري (الأناضول)

وتوقّعت المصادر أن تستمرّ حالة التوتّر القائمة في الوقت الحالي، في ظلّ عدم التدخّل التركي، والإصرار على تقديم الدعم السياسي لفصائل وتجاهُل أخرى، الأمر الذي يمكن أن ينتهي إلى أشكال عدّة، جميعها تصبّ في مصلحة تركيا، سواءً تمكّنت فصائل «الفيلق الثالث» من تقوية نفوذها وتأمين مصادر تمويل ذاتي لها، أو تمكّنت فصائل «ثائرون» من الاستفادة من الظروف وطفت على السطح. وسيسمح ذلك بمجمله بالانتهاء من حالة الانقسامات القائمة، وفتح الباب أمام توحيد المناطق تحت راية الجولاني الذي بات يتمتّع بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة تسمح لتركيا بتسويقه في مناطق جديدة، أو عن طريق إيجاد مظلّة تجمع بين الفصائل التي تثبت سطوتها و«هيئة تحرير الشام»، وفق توازن واضح تديره أنقرة بعد التخلّص من الأصوات المعارضة لهذا المشروع.

الحدث

روسيا تفتتح فصلاً جديداً:

الإمدادات الغربية لأوكرانيا في المهداف

لا يبدو أن الديبلوماسية مطروحة على الأجندة الروسية في الوقت الراهن. في ظلّ إعلان موسكو رفضها إجراء مفاوضات مع أوكرانيا في ماريوبول. وتأكيدها أن الميدان سيرسم ملامح الاتفاق مع كييف. ويوازي ذلك بدء القوات الروسية تشديد الخناق على الجيش الأوكراني. عبر ضرب خطوط إمداد الأسلحة التي تصله من داعميه الغربيين

موسكو - أحمد الحاج علي

اشتغلت، مجدّداً، الاتصالات السياسية على خطّ الأزمة الروسية - الأوكرانية، مع وصول المفاوضات بين الجانبين إلى حالة انسداد سببها اشتراطات كلّ من موسكو وكييف، توازياً مع اشتعال جبهات الميدان، وتحديداً جبهة دونباس. وحضر تعثّر المحادثات في اتصال الرئيسَين الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب إردوغان، وهو ما تطرّق إليه أيضاً وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في مباحثاته مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إذ جدّد الأوّل رفض بلاده إجراء مفاوضات مع كييف في مدينة ماريوبول، مؤكداً أنه من السابق لأوانه الحديث عن دخول وسطاء على مسار المحادثات بين البلدين. وأبدى لافروف، في مؤتمر صحافي مشترك مع غوتيريش، استعداد موسكو لمواصلة العملية التفاوضية، في ما لو توافرت مقترحات جديرة بالاهتمام، مشيراً إلى أن بلاده تنتظر ردّ كييف غير المهتمّة بالمفاوضات، بحسبه، على وثيقة مسودة الاتفاق المقترح من جانبها. وبرز موقف لافروف حول مستقبل العلاقات الدولية القائمة على أساس ميثاق الأمم المتحدة، إذ اعتبر أن «العالم يمرّ الآن بلحظة الحقيقة التي ستحدّد ما إذا كانت البشرية ستعيش على أساس ميثاق الأمم المتحدة، أو ستستسلم لإملاءات أحد الأطراف». وجاء هذا التصريح بعد ساعات على تحذير الوزير الروسي من أن خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة «جدّي وحقيقي»، وينبغي عدم الاستهانة به»، مؤكداً أن بلاده تعمل على إبعاد خطر نشوب صراعات نووية.

في هذا الوقت، بدأت موسكو تنفيذ تهديداتها المتكرّرة في شأن حقّها في استهداف الأسلحة الغربية التي تتسلّمها كييف. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية عن تدمير محطّات سكك حديدية فرعية في أوكرانيا كان يجري عبرها تزويد القوات الأوكرانية في دونباس بالأسلحة والمعدات العسكرية الأجنبية. كما استهدف الجيش الروسي محطّات كهربائية مخصّصة لتزويد سكك الحديد بالكهرباء بهدف تعطيلها. من جهتها، قالت هيئة الأركان الأوكرانية إن روسيا تحاول استهداف الطرق التي تسلكها المساعدات العسكرية القادمة من الحلفاء. وأعلن مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية، بدورهم، أن روسيا بدأت مهاجمة منشآت السكك الحديدية وخطوط شحن الأسلحة في وسط أوكرانيا وغربها، مع بدء هجومها الجديد على دونباس الأسبوع الماضي. ونقل موقع "بوليتيكو" عن المسؤولين قولهم إن الهجمات الروسية على خطوط الإمداد بدأت مع وصول أنظمة المدفعية الثقيلة والدبابات والعربات المدرّعة إلى القوات الأوكرانية.

وتُنتظر في الأيام القليلة المقبلة تطورات ميدانية مهمّة، في ظلّ تقدُّم واسع من الشمال والجنوب، لياتي من بعدها دور جبهة الشرق في اتّجاه وسط أوكرانيا. ووفقاً لخبراء روس، فإن هناك ضرورة لاستهداف مناطق غرب أوكرانيا بالقرب من الحدود مع بولندا والمجر وسلوفاكيا، لمنع وصول الأسلحة الغربية التي تتدفّق بكثرة من وسط أوكرانيا في اتجاه جبهة دونباس. ويشدّدون على ضرورة استمرار توجيه الضربات للبنية التحتية للسكك الحديدية الأوكرانية وخطوط الإمداد السريعة، بما يسهم في تقليص مدّة المعركة وصولاً إلى تحقيق هدف المرحلة الثانية للعملية العسكرية الروسية، أي السيطرة على كامل إقليم دونباس وفق الحدود التي كان عليها قبل عام 2014، وتأمين الحدود الغربية. ويوضح الخبراء أنه، وبعد استهداف محطات الكهرباء التي تزوّد محطات سكك الحديد بالكهرباء، إضافة إلى استهداف السكك، ومع استمرار الضغط بهذا الشكل لمدّة أسبوع أو عشرة أيام تقريباً، سيصبح من الصعب على كييف إمداد جبهات الشرق والجنوب والشمال الشرقي بالذخائر والمعدات الحربية والوقود المشغّل للآليات والدعم اللوجستي، ما يضع القوات المتمركزة على تلك الجبهات في موقف صعب عسكرياً.

> كثّف الجيش الروسي استهداف قوافل الأسلحة الغربية إلى كييف

في غضون ذلك، تحضّر القوات الروسية في منطقة خيرسون (جنوب) لإطلاق عملية ضدّ القوات الأوكرانية التي تحاول منع أو إعاقة تقدُّم الروس في اتجاه ميكولاييف، ومن خلفها مدينة أوديسا التي تشير معلومات الخبراء إلى حتمية بدء القوات الروسية عملية للسيطرة عليها وفتح ممرّ آمن في اتجاه "جمهورية ترانسنيستريا" المعلنة من جانب واحد. وتحوز هذه "الجمهورية" أهمية استراتيجية بالنسبة للجانب الأوكراني؛ فعلى بعد كيلومترين من حدودها مع أوكرانيا، يوجد أكبر مستودع للذخائر في أوروبا في قرية كولباسنا، تحرسه قوّة تدخل روسية مشتركة مع قوات ترانسنيستريا المحلية، وتكفي كميات الذخائر التي يحتويها، والمخزنة من أيام الاتحاد السوفياتي، لعقود من الحرب، بحسب بعض الخبراء المطلعين. وبعد فقدان سلطات كييف مخازن الذخائر والأسلحة في محيط ضواحي مدينة خاركوف، تعتبر مخازن كولباسنا "الأمل المنقذ" لها على امتداد جبهات الجنوب.

حذر لافروف من أن خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة «جدّي وحقيقي» (أ ف ب)

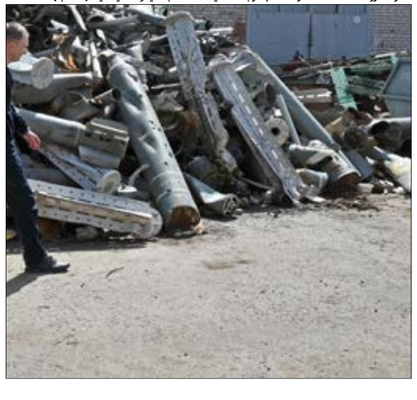

إلى كييف عبر هذه البلدان". ويلفت هؤلاء إلى أن السيناريو المحتمل لضرب قوافل الأسلحة الغربية سيجري عبر اتجاهَين رئيسَين: الأوّل استهداف الطرق والجسور وتقاطعات السكك الحديدية التي يجري عبرها نقل الأسلحة والذخيرة من بولندا، والثاني ضرْب خطوط إمداد القوات الأوكرانية

فلسطين

على رغم التهدئة النسبية السارية حالياً في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، لا يبدو أن التصعيد سيتأخّر قبل أن يطلّ برأسه مجدّداً، إذ تنتظر إسرائيلَ مناسبتان تشكّلان موعداً سنوياً للفاعليات الفلسطينية بوجه الاحتلال، وهما «يوم القدس» وذكرى «النكبة». وعلى رغم أن تل أبيب تحاول، ما أمكنها ذلك، امتصاص عوامل التصعيد، إلّا أن الواقع الأمني بينها وبين المقاومة يبدو هشّاً إلى الحدّ الذي يمكن معه لأيّ «خطأ» عملياتي أن يدفع نحو مواجهة واسعة

دورة تصعيد جديدة تنتظر العدو
تل أبيب تتحضّر لـ«يوم القدس»

يحيى دبوق

ينتظر تل أبيب تصعيدَ واختبار أمنيّان كبيران، من الآن وحتى نهاية شهر رمضان، الساحات الفلسطينية، وفقاً لتقديرات الاحتلال، بأنّ مشهد مبشّر بالحفاظ على اختلافها، في فترة حسّاسة جدّاً، تتطلّب، نظراً لهشاشتها الأمنية، من تل أبيب مزيداً من الانكفاء والامتناع ما أمكن عن الاحتكاك مع الفلسطينيّين، سواءً في القدس، حيث منطلق التحفيز الرئيس، أو في الساحات الأخرى التي التحق بها في الأيام الأخيرة الجنوب اللبناني، على رغم تعقيداته ومحاذيره الخاصة. في خلفيّة التصعيد المنتظر، يبرز «يوم القدس»، المناسبة السنوية لتوافد الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه في الجمعة الأخيرة من رمضان. وهي مناسبة كفيلة، ربطاً بالحشد الكبير والاستفزازات السابقة والاحتقان المتمركز في الوعي الفلسطيني، وكذلك ربّما استفزاز الاحتلال في حينه، بالدفع نحو تصعيد، سرعان ما قد يتدحرج إلى مواجهة واسعة. في الخلفيّة أيضاً، ثمّة مناسبة أليمة لا تغادر الوعي الفلسطيني، وهي ذكرى ما يسمّيه الاحتلال «استقلال إسرائيل»، أي يوم النكبة عام 1948، والذي يحمل سنوياً عوامل تصعيد، ليس في القدس فقط، بل أيضاً في أراضي عام 48 وغيرها من الساحات.

تزامُن المناسبتين، مدعاة قلق لدى الاحتلال، الذي عمد إلى تكييف وجوده المباشر وإجراءاته وسلّة حوافزه مع أوامره العسكرية والأمنية، كي يتجنّب ما أمكن تبعاتهما، وأن لا يكون هو نفسه سبباً إضافياً في التصعيد. وعلى هذه الخلفية، جاءت قراراته الأخيرة، ومن بينها فتح المعابر، ومواصلة السماح للعمّال الفلسطينيين بالوصول إلى أعمالهم في الأراضي المحتلّة، وأيضاً الامتناع عن الردّ على ما يسمّيه «تنقيط» القصف الصاروخي من قطاع غزة، والاكتفاء بالردّ الاقتصادي (المؤقّت)، فيما دخل قرار منع وصول المستوطنين إلى باحات المسجد الأقصى حيّز التنفيذ الفعلي. لكن هل يكفي كلّ ذلك لمنع التصعيد؟ تتارجح الإجابة بين عدّة احتمالات لا يخلو أيّ منها من وجاهة، فعوامل التصعيد موجودة، والأمر نفسه ينسحب على التهدئة النسبية السارية حالياً. لكن بين هذا وذاك، يبدو الوضع الأمني هشّاً إلى الحدّ الذي يمكن معه لأيّ «خطأ» عملياتي من قِبَل الاحتلال أو المقاومين، أن يدفع نحو التصعيد، ليس في القدس والضفة والأراضي المحتلة عام 1948 فقط، بل وأيضاً في مواجهة قطاع غزة، وإن ثبُت أن الجانبين يريدان أن يتجنّباها.

> **ثبت أيضاً أن الجانب الإسرائيلي يدرك أن للقوة حدوداً يتعذّر عليها تجاوزها**

إلّا أنه بناءً على المواجهات التي استعرت في الأيام الماضية من رمضان حول القدس والحرم القدسي، وما سبقها من عمليات فلسطينية موجعة للاحتلال داخل أراضي عام 1948، وكذلك التعاطي الفلسطيني «الحكيم» مع الأحداث عبر محدّدات فرضتها المقاومة على الاحتلال هذه المرّة، يمكن، من الآن، الحديث عن نتائج لا يمكن إغفالها، تتمثّل في الآتي:

أوّلاً: تجميد مساعي إسرائيل للتغيير في «الوضع الراهن» في الحرم القدسي؛ فلا تقسيم زمانياً أو مكانياً كما كان يُخطّط له، على رغم معاندة الاحتلال حتى اللحظة الأخيرة. لكن بين التجميد والإلغاء فروقاً كبيرة، إذ قد تعيد تل أبيب الكرّة ثانية، وإن بالتدرّج، فيما ستكون في المرّات المقبلة أكثر حذراً، مع إدراكها أن للقوّة حدّاً، مهما علت، عليها مراعاته وتكييف مواقفها وتطلّعاتها وفقاً له.

ثانياً: نجحت فصائل المقاومة في قطاع غزة، وفي المقدّمة حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، في ربط الساحات الفلسطينية بعضها ببعض، ضمن معادلات وقواعد اشتباك ما زالت حتى الآن غير منتهية الحدود والمعالم. ويُعدّ هذا الربط فشلاً ذريعاً للاحتلال، لا يقتصر على خطّة آنية، وإنّما يشمل سنوات من السعي لفصل الساحات الفلسطينية وتفريقها، بحيث تبقى لكلّ ساحة همومها وتطلّعاتها وأولوياتها. والفشل الإسرائيلي، هنا، مركّب ومضاعف، بالنظر إلى أن القدس نفسها هي صلة الوصل بين الساحات، الأمر الذي يعظّم التحدّي أمام الاحتلال، على رغم رهانه على التخاذل العربي في هجمته الأخيرة على القدس.

ثالثاً: ثبت أن السلطة الفلسطينية على هامش الأحداث، ليس لدى النخبة الفلسطينية فقط، بل في الوعي الفلسطيني الجمعي أيضاً. ففي الوقت الذي ظهر فيه للفلسطينيين أن هذه السلطة وأجهزتها الأمنية هي جزء لا يتجزّأ من بنية أجهزة الاحتلال، تأكّد أيضاً أنها غير معنيّة، إلّا عبر بيانات باهتة ومكرّرة، عندما يتعلّق الأمر بالقضية الفلسطينية عامّة، والقدس خاصة، والحرم القدسي بالأخص. ومن هنا، يمكن القول إن السلطة سقطت في الوعي الفلسطيني، حتى لدى مريديها من أولئك الذين كانوا يتماهون معها في الأمس القريب.

رابعاً: ثبت أيضاً أن الجانب الإسرائيلي يدرك أن للقوة حدوداً يتعذّر عليها تجاوزها؛ فأن تمتلك مزيداً من القوة العسكرية لا يعني أن بإمكانك أن تستحصل مزيداً من النتائج، بخاصة في ظلّ إصرار الفلسطينيين على منع المحتلّ من التمادي في اغتصابه لحقوقهم. وهنا، يظهر التمايز بين خيار مع الاحتلال، والذي لا يستجلب إلّا مزيداً من إهدار للحقوق، وبين خيار المقاومة بأشكالها المتعدّدة، والتي تأكّد أنها قادرة، وربّما هي فقط، على تحصيل ما أمكن من حقّ فلسطيني، وفي الحدّ الأدنى وفقاً للظرف الضاغط على القضية الفلسطينية، من القريب والبعيد، الدفاع عمّا أمكن من حقوق ما زالت على مهداف المحتلّين.

نجحت فصائل المقاومة في قطاع غزة في ربط الساحات الفلسطينية بعضها ببعض (أ ف ب)

إعمار غزة متوقّف: «الأونروا» تنفض يدها

بعد مرور عام على انتهاء معركة «سيف القدس»، لم يجد العشرات من أصحاب البيوت المدمّرة سوى مقرّ رئاسة «الأونروا» غرب مدينة غزة، للتعبير عن غضبهم إزاء سياسة المماطلة في إعادة الإعمار، والتي تنتهجها إدارة «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين»، على الرغم من توافر الأموال المطلوبة في ارصدتها

غزة - يوسف فارس

أمام مقرّ رئاسة «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» غرب مدينة غزة، تجمّع المئات من أصحاب البيوت المدمّرة بشكل كلّي، في وقفة احتجاجية على تأخير إعادة إعمار بيوتهم من دون مبرّر، على الرغم من وجود الأموال اللازمة في أرصدة «الأونروا»، وتوافر مواد البناء. ورفع المواطنون لافتات نَدّدوا فيها بتراخي الوكالة في إدارة الملفّ، فيما أشعل آخرون النار في الإطارات المطاطية. رجب سعيد، وهو أحد المواطنين الذين فقدوا منازلهم خلال حرب العام الماضي، قال في حديثه إلى «الأخبار»، إنه أتمّ كافّة الاستعدادات الفنّية اللازمة للبدء في بناء بيته، إذ جهّز الخرائط ووثّقها في نقابة المهندسين وأخذ موافقة البلدية، وأنجز عقداً إشرافياً مع مهندس، ولم يتبقَّ له إلّا أن يأخذ الدفعة المالية للبدء في البناء، إلّا أنه ينتظر الخطوة الأخيرة منذ سبعة شهور. وتابع سعيد: «نسكن في بيت سيّئ، هو ما استطعنا استئجاره عقب الحرب، من دون أثاث، بعدما دمّر القصف كلّ مقتنيات منزلنا المكوّن من طابقين، وكلّما ماطلت الجهات المسؤولة في البدء في إعادة البناء، يزداد وضعنا النفسي والمعيشي سوءاً».

بسام الفار، هو المتحدّث نيابة عن الفصائل المشاركة في الوقفة، أعلن أن «الأونروا» التي تتوافر لديها كلّ متطلّبات إعادة الإعمار، «لم تنجز في هذا الملفّ شيئاً». وطالب الوكالة بمحاسبة كلّ «من أسهم في تأخير عملية الإعمار من دون مبرّر»، محذّراً من «موقف صارم للفصائل في حال لم يتمّ البدء بالعملية». وكانت لجنة المتابعة في الفصائل الوطنية والإسلامية قد أصدرت بياناً، أكدت فيه أن ما يجري من تأخير لا مبرّر له، وقالت: «فوجئنا أثناء المتابعة مع كلّ الجهات المعنيّة أن ملفّ إعادة الإعمار لأصحاب الهدم الكلّي من اللاجئين، والذي تكفّلت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بإنجازه، وهو يضمّ حوالي 700 بيت موزّعة على كلّ محافظات القطاع، لم يُنجز فيه شيء حتى اللحظة، على رغم أن كلّ متطلّبات الانطلاق في إعادة الإعمار متوافرة، حيث دُفعت الأموال من المانحين وتتوافر المواد اللازمة للبناء، وعملت وزارة الأشغال على حلّ كلّ الإشكاليات التي تواجه الوكالة في إدارة الملفّ».

من جهته، علّق المتحدث الرسمي باسم «الأونروا»، عدنان أبو حسنة، على الوقفة، بإعلانه أنه تمّت الموافقة على البدء بإعمار بيوت لقرابة 90 اسماً، مشيراً، في تصريح صحافي، إلى أن الأموال ستُرسَل خلال أيام إلى البنوك، من أجل البدء بالإعمار ضمن دفعات. ولفت أبو حسنة إلى أن الوكالة أنهت ملفّ الأضرار الجزئية، إذ قدّمت تعويضات لـ7 آلاف منزل تضرّرت بشكل متفاوت خلال الحرب، فيما تتولّى مهمّة صرف بدل الإيجار لأصحاب البيوت التي دُمّرت بشكل كلّي، لمدّة 6 شهور، ثمّ أعادت صرف أربعة شهور أخرى. إلّا أن محمود خلف، وهو منسّق «اللجنة المشتركة للاجئين الفلسطينيين»، شدّد على أن المطلوب من «الأونروا» هو وقف المماطلة في إعادة الإعمار، والشروع في دفع الأموال للعائلات التي دُمّرت منازلها، خصوصاً أنها تمتلك كامل الموازنة الخاصة بذلك. وقال خلف، في تصريحات صحافية، إن هذه المماطلة تحدث على رغم «عدم ممانعة إسرائيل تسديد مبالغ الإعمار للمتضرّرين»، غير أن الأخطر، بحسبه، هو أن الدول المانحة تهدّد بسحب أموالها إذا لم يتمّ صرفها.

> **تسبّبت حرب العام الماضي في تدمير أكثر من 700 منزل بشكل كلّي**

إزاء ذلك، أوضحت مصادر مطّلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «الأونروا ليست سوى جهة تنفيذية تخضع لقرارات الجهات المموّلة والمانحين، وهي في مماطلتها في إنجاز الملفّ، تنفّذ رغبة إسرائيلية في إطالة أمد إعادة الإعمار إلى أطول مدى». وتحدّثت المصادر ذاتها عن وجود تباين في الرؤى في شأن الآلية التي ستتمّ بها إعادة الإعمار، إذ ترفض إسرائيل الآلية المعروفة، القائمة على تقديم الأموال إلى المواطن، الذي يتولّى بدوره كافّة الأمور الفنّية. كما لفتت إلى وجود عراقيل عمدت تل أبيب، ومعها العواصم المانحة، إلى وضعها بما يُجبر أصحاب البيوت المدمّرة على تقديم كافّة التفاصيل المتعلّقة بالبناء الجديد، من الخرائط إلى المهندس المشرف وصولاً إلى مساحة البيت وعدد الطبقات ومكانه بالتحديد، وهو ما يسهم في تأخير الحصول على الموافقات التي يتمّ بموجبها صرف الدفعات المالية.

تنفذ الأونروا رغبة إسرائيلية في إطالة أمد إعادة الإعمار إلى أطول مدى (أ ف ب)

وكانت إسرائيل قد شنّت حرباً على قطاع غزة في 10 أيار الماضي، استمرّت طوال 11 يوماً، وتسبّبت في تدمير أكثر من 700 منزل بشكل كلّي، وتضرُّر الاف المنازل الأخرى، إلى جانب تدمير سبعة أبراج سكنية وعشرات الطرق الرئيسة والمرافق العامة، فضلاً عن استشهاد 255 فلسطينياً، بينهم 66 طفلاً، و39 سيدة، و17 مُسنّاً، وإصابة أكثر من 1948.

إضاءة

مع وصول المفاوضات النووية بين إيران والغرب إلى مرحلة حاسمة، تتتابع التقديرات الإسرائيلية في شأن ما سيعقبها، خصوصاً إذا ما أفضت إلى إحياء اتفاق عام 2015. في هذه الحالة، تعتقد تل أبيب أنّ حقيقة «اللاارتداع» الإيرانية ستتعزّز، مع ما سيعنيه ذلك من تداعيات لن تقتصر على الداخل الإيراني، بل ستمتدّ لتشمل البيئة الإقليمية برمّتها

إسرائيل تراوح مأزقها 9
الصفقة النووية لن تردع إيران

علي حيدر

لخّص السفير الإسرائيلي في واشنطن، مايك هرتسوغ، التحدّي الرئيس الذي تواجهه إسرائيل في ما يتّصل بإيران، بأن أيّ اتفاق مع الأخيرة لن يضعها في صندوق «ما لم يكن هناك ردع جادّ تجاهها»، معرباً عن أمله، في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست»، بأن يرى هذا الردع متحقّقاً «مع أو بدون اتفاق». أهمّية هذا التشخيص تنبع من كونه يأتي في ظلّ وصول المفاوضات النووية إلى محطّة مفصلية، ستَعقبها إمّا العودة الى الاتفاق ضمن الخطوط الحمراء الإيرانية، أو إعلان عن فشلها، ولكلّ من النتيجتين تداعياتها الاستراتيجية على البيئة الإقليمية. أيضاً، تتمثّل أهمية تقدير هرتزوغ في أنه يتمحور حول إحدى أهمّ القضايا المطروحة على طاولة منتدى الحوار الاستراتيجي بين تل أبيب وواشنطن، والذي يشكّل هو أحد أعضائه. مع ذلك، ليس تشخيصه جديداً، بل كان حاضراً منذ السنوات الأولى لولاية بنيامين نتنياهو التي استمرّت من عام 2009 إلى عام 2021، حيث اعتبر الأخير، في إحدى المناسبات، أنّ المشكلة تكمن في أنّ إيران لا تصدّق تهديدات الولايات المتحدة وإسرائيل، في إشارة إلى ثقتها بارتداعهما عن الخيارات العسكرية المباشرة ضدّ منشآتها النووية.

شيئاً فشيئاً، تعزّز حضور ذلك التقدير، توازياً مع تزايد القلق الإسرائيلي من المسار التصاعدي الذي تسلكه إيران، وتحديداً بعدما تجاوزت القيود التي يفرضها الاتفاق النووي عليها، ردّاً على خروج الولايات المتحدة منه وفرضها عقوبات جديدة عليها، وأيضاً في ظلّ تمسّك الأولى بخطوطها الحمراء، وعدم إبدائها أيّ استعداد لتقديم تنازلات جوهرية تتّصل بنشاطاتها النووية والعسكرية والإقليمية. ولعلّ مفاوضات فيينا نفسها تمثّل، في وجه من وجوهها، أحد تجلّيات قوّة الردع الإيرانية تلك، وإلّا لما كان المعسكر الغربي مستعدّاً للتفاوض مع طهران من موقع الندّية. ومن هنا، تُجاهر إسرائيل بانتقاد أداء الولايات المتحدة، انطلاقاً من كونه «مُسلِّماً» بواقعيّة هذه الصورة، الأمر الذي يدفع الأميركيين إلى التمسّك بالخيار الدبلوماسي، وتجنُّب استفزاز إيران أو تفعيل الخيار العسكري في وجهها. وفي هذا الإطار، يأتي حديث هرتسوغ ليُعبّر عمّا يدور من مداولات بين الجانبَين، ويكشف، كما مواقف بقيّة المسؤولين الإسرائيليين، عن أنّ الهمّ الأساسي لتل أبيب اليوم هو كيفية ردع طهران وتحجيمها داخل حدودها، وهو ما لن يكون ممكناً بمجرّد العودة إلى الاتفاق النووي، إلّا إذا استندت الصفقة إلى قوّة ردع جادّة، مطلوب تحقيقها بأتّفاق أو من دونه، حتى يكون بالإمكان إعادة المارد الإيراني إلى القمقم.

ولكون هذه القضية هي الأهمّ التي يتمّ التداول بها بين الطرفَين الأميركي والإسرائيلي، سأل وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، على هامش «لقاء النقب» قبل أسابيع، عن بديله للاتفاق النووي وكيفية منع إيران من امتلاك القدرة على إنتاج سلاح نووي، بعدما بلغ تطوّرها مرحلة يمكنها فيها فعل ذلك لو أرادت في غضون أسابيع معدودة. من الواضح أن السؤال الأميركي أصاب نقطة الضعف الإسرائيلية - والأميركية أيضاً -، خاصة بعد فشل خطط المراحل السابقة في تحقيق النتائج المؤمَّلة، والتي دفع إسرائيل في هذه المرحلة إلى محاولة تحسين صورتها الردعية - ولو نسبياً -، عبر الإعلان عن خطط جهوزية وامتلاك قدرات جوّية وصاروخية تُمكّنها من توجيه ضربات إلى إيران. مع ذلك، فقد كان بينت صريحاً في جوابه، برمّيه الكرة في الملعب الأميركي والغربي؛ إذ أقرّ بأن المسألة تتجاوز قدرة إسرائيل، معتبراً أن ثمّة حاجة إلى فرْض عقوبات قاسية جماعية من مِثل تلك المفروضة على روسيا بعد غزوها أوكرانيا، محذّراً من أنّ إسرائيل هي التي ستتلقّى تداعيات الاتفاق النووي، كونه سيتضمّن رفع العقوبات على نحو سيساهم في تعزيز اقتصاد إيران ومكانتها الاستراتيجية، وسيكرّس التكيّف الدولي معها بوصْفها قوّة إقليمية تفرض سقوفها الخاصة بها.

على رغم ما تَقدّم، ليست معادلة الردع هذه صفرية أو كاملة، كما أنها ليست حالة ثابتة بالضرورة، بل قد تتأثّر بالعديد من المتغيّرات التي قد تساهم في تبديل تقديرات أحد أطرافها وخياراته، وبنسب متفاوتة. ولذا، قد تُسجَّل في المرحلة المقبلة مستويات من المواجهة بين طرفَين أو أكثر، من دون أن يخلّ ذلك بأصل وجود الردع، كما قد يحاول أحدهم توسيع هامش المبادرة والردّ لديه، مع الالتزام بسقوف معيّنة. لكن تجربة أكثر من عقدَين أثبتت أن الضربات الموضعية التي تبقى تحت سقف الردع الإيراني، لم تنجح في كبح طهران في المجالات التي تشكّل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي، من البرنامج النووي إلى الصواريخ إلى النفوذ الإقليمي. وفي السياق نفسه، تَحضر حقيقة أن أيّ رئيس أميركي لم يجرؤ على تبنّي خيار دراماتيكي عسكري مباشر ضدّ المنشآت النووية الإيرانية. ومع أنّ الانتقادات أكثر ما تتركّز في هذه المرحلة ضدّ إدارة جو بايدن، إلّا أنّ الواقع الذي تدركه مؤسّسة القرار الإسرائيلية، هو أنّ كلّ الإدارات الأميركية تجنّبت الخيار العسكري المباشر بوجه إيران، بدءاً من جورج بوش، مروراً بباراك أوباما وحتى دونالد ترامب (باستثناء اغتيال قائد «قوّة القدس» قاسم سليماني)، وصولاً إلى الإدارة الحالية، وهو ما يؤشّر إلى أنّ هذا الارتداع ليس مسألة ظرفية، وإنّما هو قرار المؤسّسة الأميركية بالاستناد إلى تقديرات الكلفة والجدوى. وهكذا، فإنّ الفشل لم يقتصر على الطرف الإسرائيلي الذي نجحت إيران وحلفاؤها في فرْض طوق صاروخي حوله يمتدّ من لبنان إلى غزة، بل شمل أيضاً الطرف الأميركي الذي لم تنجح جميع سياساته، بما فيها الحرب الاقتصادية غير المسبوقة، في ثني طهران عن ثوابتها.

العالم

قضية

أزمة دير السلطان
إسرائيل تناكف الكنيسة القبطية

تعود إلى الواجهة، مجدّداً، أزمة دير السلطان المتنازَع عليه بين الكنيستين الإثيوبية والمصرية، في ظلّ تقاعس إسرائيلي عن إيجاد تسوية للأزمة تثبّت حُكم المحكمة العليا القاضي بقانونيّة ملكيّة الكنيسة القبطية للدير. وفيما تنبّئ الأخيرة برؤية خلاصتها أنّ مسألة فلسطين كانت ولا تزال حاضرة في ضميرها عبر جهود آبائها وبطاركتها، تناقض الرؤية الإسرائيلية هذا التصوّر، وذلك في سياق الروّى اليهودية التقليدية للرابطة التاريخية مع إثيوبيا، كأوثق حليف أفريقي لإسرائيل على مدار العقود الماضية

محمد عبد الكريم أحمد

عاد، في الأيام الأخيرة، دير السلطان الواقع داخل أسوار مدينة القدس القديمة، والمملوك للكنيسة القبطية الأرثوذوكسية، إلى الواجهة مرّة أخرى، عقب إقدام رهبان إثيوبيّين، مجدّداً، على رفع علم إثيوبي كبير فوق أبنيته، بالمخالفة لتفاهمات مصرية - إسرائيلية جرى التوصّل إليها مطلع العام الجاري، لتفادي تعكير صفو الاحتفالات الدينية، بحسب مصادر كنسية مصرية. وعلى رغم قوّة حجّة الوثائق التاريخية لدى الكنيسة القبطية، وثبوت استدامة إدارتها للدير (منذ تشييد كنيسة القيامة في عام 335 حيث حضرت الكنيسة المصرية وقائع تدشينها، وحصلت، مثل بقيّة المذاهب المسيحية القديمة الأخرى، على مكان مخصّص لها في القدس) منذ نهاية القرن الـ7، عقب منح عبد الملك بن مروان صكوك ملكيّته لها، والتي ثبّتها لاحقاً في القرن الـ12 صلاح الدين الأيوبي، فإنّ رفض السلطات الإسرائيلية المتعاقبة تطبيق قرار المحكمة الإسرائيلية العليا في عام 1971 بقانونيّة ملكيّة الكنيسة القبطية للدير، بل وحرصها على تعزيز الصلات مع إثيوبيا، على خلفية ارتباط عقائدي أسطوري في هذا السياق يرجع إلى قصة النبي سليمان وملكة سبأ، وتواصل النزاع الإثيوبي - المصري في ذلك الملفّ، يترك الباب مفتوحاً أمام التصعيد المتكرّر لهذه الأزمة، ويؤشّر إلى استمرارها كورقة جذب وضغط في سياسات إسرائيل تجاه كلّ من إثيوبيا ومصر.

تعمل الكنيسة القبطية على وضع حصر دقيق لممتلكاتها في القدس (أ ف ب)

الرواية المصرية

تتحدّث الرواية المصرية عن مبادرة الرهبان الإثيوبيّين، قبل نحو ثلاثة أعوام، إلى رفع علم إثيوبي كبير فوق مباني الدير الذي يشغل سطح كنيسة القيامة في القدس على مساحة 1800 متر مربع (قرب الجدار الغربي للمسجد الأقصى)، في محاولة منهم لكسب وضع داخله، على رغم حُكم المحكمة العليا النهائي والباتّ بملكية الكنيسة الأرثوذوكسية القبطية له (ضمن مجموعة من الممتلكات الكنسية داخل القدس القديمة). وعلى خلفية تكرار هذا التحرّك سنوياً، دعت القيادات الكنسية في القدس (بدعم من الكنيسة الأرمنية ذات الوجود التاريخي في المدينة) السلطات الإسرائيلية في نيسان الجاري إلى تطبيق حُكم المحكمة العليا، ولا سيّما أنّ ذلك لن يتطلّب سوى تكوين لجنة من المصريّين والإثيوبيين لتحديد كيفية تنفيذ هذا الحكم، حسب الأنبا أنطونيوس. وقد وقعت الأحداث الأخيرة (الاشتباكات بين الرهبان المصريين والإثيوبيين) على رغم استباق مسؤولين كنسيّين مصريين احتفالات «أحد السعف» بمقابلة المدير العام لشرطة القدس وعدد من مسؤولي الشرطة مطلع العام الجاري، لضمان أن تتمّ الصلوات بهدوء، وتلقّيهم تطمينات من الجانب الإسرائيلي بتلبية مطلبهم. وفي أعقاب الاشتباكات، أمرت الشرطة الإسرائيلية الإثيوبيين بإنزال العلم الذي رفعوه، وأبلغتهم في المقابل بأنها ستطلب من المصريين إزالة رسم العلم الرسمي لبلادهم. وبينما تبرز مطالبة الرهبان الإثيوبيّين الشرطة بـ«تسوية المسألة»، في ما قد يؤشّر إلى وجود تطمينات إسرائيلية للجانب الإثيوبي، تعمل الكنيسة القبطية على وضع حصر دقيق لممتلكاتها في القدس (إضافة إلى عدد من المدن الأخرى في فلسطين المحتلّة) بهدف مواجهة أيّ جهود للاستيلاء عليها، ومن أبرزها دير السلطان (الذي يضمّ كنيسة الملاك ميخائيل ومذبح المخلوقات الحيّة الأربع)، ودير القديس جورج (قرب باب يافا في القدس القديمة وعلى الطريق المؤدّية من القدس إلى أريحا)، وكنيسة الملكة هيلانة القبطية الأرثوذوكسية (وهي كنيسة أخرى غير كنيسة القديسة هيلانة المملوكة للأرمن ويقع فوقها دير السلطان)، وكلية سانت أنتوني القبطية (داخل مجمع البطريركية القبطية بالقدس).

تطلّعات الكنيسة الإثيوبية

ظلّت الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية تابعة إدارياً لكنيسة الإسكندرية الأمّ منذ القرن الرابع للميلاد حتى عام 1959، مع ملاحظة أنّ الأولى لم تكن في تلك السنوات المبكرة تمثّل مؤسسة واضحة المعالم بقدر ما كانت ذات صفة رمزية. ووقعت من حين إلى آخر محاولات من الجماعة الكنسية الإثيوبية لتغيير هذا الترتيب، ونجحت إحداها في عام 1929 في دفع كنيسة الإسكندرية إلى تعيين أربعة أساقفة إثيوبيين كمعاونين لـ«أبونا» المصري. ولاحقاً، تمّ تعيين أوّل أسقف إثيوبي رئيساً للكنيسة الإثيوبية، وهو «أبونا باسيل» في عام 1950 خلفاً لـ«أبونا» المصري. وعندما توجّه الإمبراطور الإثيوبي، هيلا سيلاسي، في زيارة تاريخية للقاهرة في حزيران 1959 زار خلالها قادة الكنيسة المصرية، كانت الكنيسة الإثيوبية قد نالت وضعاً مستقلاً بالاتفاق على قيام البطريركية الإثيوبية، مع الاعتراف باستمرار السيادة الشرفية لكنيسة الإسكندرية. وعقب استقلال إريتريا (1993)، قدّمت طلباً للبابا شنودة الثالث للاستقلال الذاتي، وحصلت عليه في عام 1994، واعترفت به الكنيسة الإثيوبية في عام 1998.

وحضرت مسألة الدير في قلب هذه العلاقة الممتدّة في فترة متأخّرة نسبياً منها، ما يعزّز الرواية القبطية بشكل كامل. وبحسب بابا الإسكندرية الحالي، تواضروس الثاني، ويدعمه في ذلك التاريخ الحقيقي للكنيسة الأثيوبية وليس تاريخها القائم على ليس في ترجمة كلمة إثيوبي بالكتاب المقدّس إلى «أشود» بشكل عام وليس «إثيوبيا»، فإنّ الرهبان الإثيوبيين أقاموا للمرّة الأولى في الدير ضيوفاً عليه في عام 1654، بعد تركهم لممتلكاتهم بسبب عجزهم عن دفع الضرائب للسلطات العثمانية حينذاك. واستمرّ الإثيوبيون في الدير في ضيافة الأقباط حتى عام 1820، عندما حاولوا الاستيلاء عليه.

> تتبنّى كنيسة الإسكندرية رؤية خلاصتها أنّ مسألة فلسطين كانت ولا تزال حاضرة في ضميرها

ودعمهم في العقود الأخيرة وقوف الحكومة الإسرائيلية في صفّهم (خاصة بعد استيلاء قوات الشرطة الإسرائيلية على الدير قبل أكثر من خمسين عاماً في 25 نيسان 1970، وتسليمها إيّاه للرهبان الإثيوبيين فيما كانت مصر تخوض حرب الاستنزاف ضدّ إسرائيل). أمّا الروايات الإثيوبية فإنها تُذكر، من دون امتلاكها أيّ وثائق دالّة قبل منتصف القرن الـ19 تحديداً، أن «جميع الرهبان الإثيوبيين في الدير لقوا حتفهم في عام 1838 بسبب الطاعون»، وأن الرهبان الأقباط ظلّوا من حينها وحدهم في الدير بتصريح من البطريركية الأرمنية المعروفة بأنها «الحامية التقليدية للإثيوبيين والمصريين في القدس»، وبدأ الصراع الإثيوبي - القبطي على أحقية شغل الدير بعدها بثلاثة أعوام (1841)، مع وصول مجموعة من الرهبان الإثيوبيين إلى القدس. وتمكّن الإثيوبيون لاحقاً من شراء منازل وأراضٍ في القدس، إلى أن منحتهم السلطات العثمانية عام 1905 جزءاً في المدينة أطلقَ عليه اسم «حارة الأحباش». ويمكن فهم هذه الخطوة - في سياقها التاريخي - على خلفية ما حظي به الإثيوبيون من دعم روسي وفرنسي في نزاعهم المتكرّر مع الأقباط منذ عام 1893، اتّساقاً مع نزوعهم لدعم «توفيق بك» (المتصرّف العثماني حينذاك لمدينة القدس الشريف والمتعاطف مع الأحباش ضدّ الأقباط المصريين).

خلاصة

تتبنّى كنيسة الإسكندرية رؤية خلاصتها أنّ مسألة فلسطين كانت ولا تزال حاضرة في ضميرها عبر جهود آبائها وبطاركتها، وعزّزها في ذلك دعم متكرّر من «مجلس كنائس الشرق الأوسط» الذي دان أكثر من مرّة انتهاك الشرطة الإسرائيلية «لجميع المعاهدات والاتفاقات ومقتضيات حقوق الإنسان والقانون الدولي على جميع المستويات» في ما يخصّ التعامل مع الرهبان المصريين في دير السلطان، مؤكداً أنّ الدير «أرض مصرية داخل مدينة القدس، وأن الدولة المصرية بذلت جهوداً كبيرة في هذا الملفّ»، بحسب تصريحات للبابا تواضروس الثاني. وتناقض الرؤية الإسرائيلية هذا التصوّر، على نحو اتّضح في رفض السلطات الإسرائيلية المتكرّر قيام الكنيسة القبطية بأعمال ترميم للدير، بحجّة أنها من اختصاص الأولى. كما يمكن تفسير الموقف الإسرائيلي في سياق الرؤى اليهودية التقليدية للرابطة التاريخية مع إثيوبيا، كأوثق حليف أفريقي لإسرائيل على مدار العقود الماضية، والنهج التقليدي المرتبط بمأسسة تواريخ تقوم على الأساطير وتكريسها والتفسيرات الدينية المتوارثة، وتفيد في النهاية «الرواية اليهودية» لتاريخ القدس، وتعزّز - ضمن جهود أخرى - صورة الكنيسة الإثيوبية باعتبارها الكنيسة الأفريقية الأمّ، بالمخالفة لحقائق التاريخ.

نتائج اللوتو اللبناني

7 14 22 26 30 35 36

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1999 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 7 - 14 - 22 - 26 - 30 - 35 - 36
الرقم الإضافي: 36
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 546,891,540 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 3 شبكات
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 182,297,180 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 141,224,400 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 17 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 8,307,318 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 141,224,400 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 771 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 183,170 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 358,080,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 11,190 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 3,252,254,099 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1999 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 30825
■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: لا شيء
قيمة الجائزة الإفرادية: لا شيء
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 0825.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 825.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 25.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1221
وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 865
● يومية أربعة: 4190
● يومية خمسة: 45073

وفيات

ذكرى

لمناسبة مرور أسبوع على وفاة المأسوف عليها فقيدتنا الغالية المرحومة
الحاجة نهاد مصطفى زيدان (أمّ حسن)
أرملة المرحوم الحاج حسين حسن جعفر
أبناؤها: حسن (أمين سر نقابة أصحاب محطات المحروقات في لبنان)
محمد (مدير عام شركة جاتو بتروليوم)
صهراها: عدنان حويجي وحسين إسماعيل
تُقبل التعازي في جمعية التخصّص والتوجيه العلمي، بيروت، الرملة البيضاء (للرجال والنساء) اليوم الأربعاء الواقع فيه 27 نيسان 2022 من الساعة الثالثة حتى الساعة السادسة مساء.

فقرة حكمية
تدعو محكمة بداية النبطية المستدعى ضدهم: اسكندر وجورجات وجوزفين قيصر راشد مجهولي محل الإقامة لاستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 2020/4/28 برقم 2020/31/ش والقاضي بإعلان عدم قابلية العقارين رقم /1078/ و /1087/ منطقة جديدة مرجعيون العقارية للقسمة العينية وطرحهما بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح بالمزايدة الأولى مبلغ /380160/ دولار أميركي أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ الطرح بالنسبة للعقار /1078/ منطقة جديدة مرجعيون ومبلغ /338580/ دولار أميركي أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ الطرح بالنسبة للعقار /1087/ منطقة جديدة مرجعيون وتوزيع الثمن فيما بين الشركاء
- تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته بالاستدعاء رقم مدور /114/ش/2020 والمقدم من المستدعين: عماد وريما البقاعي بوكالة المحامي طعمة مكروس.
مهلة الاستئناف 30 يوماً
عن رئيس القلم: فاطمة فحص
الكاتب: حسن الذياب

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب زياد ريمون الحاج بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 203 طنبوريت بإسم ريمون فارس الحاج.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب أحمد محمد ضاهر وكيل سكنه ذيب فارس بصفتها مشترية سند بدل ضائع للعقار 615 تفاحتا بإسم فوزي حسن الحاج.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عماد مسلماني لموكله علي إبراهيم بدوي سند بدل ضائع للعقار 535 دير قانون رأس العين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي فياض لموكله جميل محمد بدوي سند بدل ضائع للقسم 6 بلوك أ من العقار 1317 برج الشمالي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي مسلماني وكيل آمال بركات لمورثها رضوان موسى البواب سند بدل ضائع للعقار 1164 برج الشمال.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محي الدين درويش الظريف سندات بدل ضائع للأقسام 5 – 6 – 7 – 8 – 9 و12 للعقار 832 و831 بقسطها.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب قاسم فاخوري لموكله حسن أحمد محسن سند بدل ضائع للعقار 870 عينيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد عبدالله وكيل أسيا واكد نشار لمورثها واكد حسن نشار سندات بدل ضائع للعقارات 788 و763 و1073 عينيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عامر بنجك وكيل زهره مهنا لموكلتها سارة يوسف مهنا سند بدل ضائع للعقار 587 جبال البطم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عباس جشي وكيل حسين رميتي بصفته مشتري سند بدل ضائع للمالك غرفات عبد اللطيف حريري بالعقار 15/303 مجدل.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
طلب بطرس الياس روحانا إثبات بياناته الشخصية في العقارات 92 - 94 - 88 بصليا العقارية.
للمعترض 20 يوم للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
طلب علي إبراهيم بالوكالة إثبات بيانات المرحوم علي أحمد إبراهيم في العقار 175 الريحان.
للمعترض 20 يوم للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد أحمد قنديل لموكله محمد سميح حسين محمد غدار سند بدل ضائع للعقارين 2/2299 و7/2299 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري كل من مريم خليل حلاوي ورائف وعبد اللطيف وصباح وعطاف ونعمات سعيد يوسف حلاوي والمجهولي محل الإقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2022/40 تاريخ 2022/4/7 المقام من حسين محمد رضا والذي قضى باعتبار العقار رقم 565 الشعيتية غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

استراحة

كلمات متقاطعة 4014

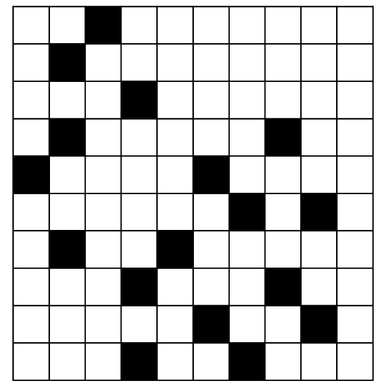

أفقيا
1- صحراء في أوستراليا – طائر وهمي كبير – 2- من معالم تركيا السياحية – 3- مؤسس روما الأسطوري – لعق الكلب العظام – 4- سيدة – أصابهم اللهيب من شدة النار – 5- ماركة سيارات – آلة موسيقية – 6- مدينة في بورما – 7- من الحيوانات – متشابهان – 8- للندبة – أرمي الشراب من فمي – أبعد الموظف نهائياً عن عمله – 9- للإستدراك – بهيمة – 10- يصوّت الضفدع – إسم موصول – رسول

عمودياً
1- زعيم سوري راحل – 2- مدينة يابانية كانت عاصمة البلاد سابقاً – ضمير متصل – 3- كامل ومنجز – خاط الثوب بإستعمال آلة الخياطة – من الحشرات تمتص دم الإنسان – 4- طفاع – ماركة غالات – 5- عائلة لاعب ومدرّب كرة قدم ألماني سابق – قبر الفرعون – 6- يوشعان المكان – رجل أسطوري إشتهر بالحماقة تُنسب إليه بعض النوادر – 7- للتفسير – من أسماء النسر – 8- سلالة من البربر اسست دولة إسلامية في المغرب – 9- اليوم التالي – من أنواع الغناء – 10- خفية – مواطن عربي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- هوغو تشافيز – 2- يال – مرصبان – 3- ريال – حبر – 4- عاهد – 5- كد – شاه – 6- لبيب – الرجل – 7- الألب – رس – 8- وحل – كي – 9- نبوغي – صخر – 10- يدخّر – حس

عمودياً
1- هيراكليون – 2- واي – دب – حبّس – 3- غلام – يالو – 4- شبل – غيّ – 5- تمّ – لا – أكيد – 6- شرح – هالي – 7- إصبع – لب – صرّ – 8- فبراير – اخ – 9- يا – جرّ – رُح – 10- زُنود الست

4014 sudoku

	9			8			4	
4	7		6		9			5
		8		7				6
	6				2			
		7		9			2	8
9		2	4				3	
	2					8		9
6				1	7			
	3	9		2		1		4

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4013

7	4	5	1	6	9	3	8	2
9	2	8	3	4	7	6	1	5
1	3	6	2	5	8	9	7	4
2	5	1	8	9	3	7	4	6
6	8	9	7	1	4	2	5	3
4	7	3	6	2	5	8	9	1
8	1	7	5	3	6	4	2	9
5	6	4	9	7	2	1	3	8
3	9	2	4	8	1	5	6	7

مشاهير 4014

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان مسرحي لبناني إشتهر في الكوميديا والكتابة والإخراج. نال عدد من جوائز التقدير والدروع على مجمل مسرحياته ومسيرته الفنيّة الإبداعية
6+9+2+5+1 = مدينة مغربية ■ 4+8+6+3+9 = دولة عظمى ■ 11+7+10 = يدقّ الجرس

إعداد
نعوم مسعود

حلّ الشبكة الماضية: **رنيه ديكارت**

رمضان 2022

«جزيرة غمام»: أمثولة معاصرة تمزج التاريخ بقصص الأنبياء

يجسّد المسلسل معنى «العمل الفني المتكامل»

شيماء سليم

مع اقتراب شهر رمضان من نهايته، واتّضاح الرؤية تدريجاً حول عشرات الأعمال الدرامية المعروضة، يأتي «جزيرة غمام» (تأليف عبدالرحيم كمال ـ إخراج حسين المنباوي ـ يُعرض على «الحياة»، «الحياة دراما»، «art حكايات»)، على قائمة المسلسلات التي نالت إعجاب المشاهدين.

يجسّد «جزيرة غمام» معنى «العمل الفني المتكامل»: الإخراج، التمثيل، التصوير، الموسيقى، الديكور، الملابس، وأهمها على الإطلاق، الكتابة. إنّه أحد أفضل أعمال عبدالرحيم كمال، الذي كتب العديد من السيناريوهات الدرامية الجيدة مثل «الرحايا» (2009)، و«الخواجة عبدالقادر» (2012)، و«ونوس» (2016) و«أهو ده اللي صار» (2019).

في «جزيرة غمام»، يمزج عبدالرحيم كمال بين ثلاثة عوالم برع قبلاً في الكتابة عن اثنين منها هما الصعيدية والصوفية، وأدخل عليهما هنا عالم الفجر.

في عدد من أعماله السابقة التي تدور في الصعيد ويحكي جزء منها عن التصوّف والمتصوّفين، كان الكاتب يفضّل العودة إلى الأزمنة القديمة ليقدّم نوعاً من الإسقاط على الواقع. وهو يمدّ هذه الخطوط في «جزيرة غمام» ويجمع بينها. لكنّ الخلطة لم تفسد، ولم يضرها التعدّد، لكنها جعلت العمل أقوى وأثقل. وما يساعد على تماسك التركيب أنّ الخطوط المتوازية تتلاقى في منطق درامي وانسجام فني، وتتشابك لتنسج قصة متماسكة، تجعلك تشعر وأنت تشاهدها أنك أمام رواية لنجيب محفوظ أو غابرييل غارسيا ماركيز.

يعود «جزيرة غمام» بالزمن إلى 1914، العام الذي اندلعت فيه الحرب العالمية الأولى، وأعلنت الحماية البريطانية على مصر. ولأننا نعلم أخبار مصر من خلال الدراما كما يعلمها أهل الجزيرة المنعزلون عن العالم الخارجي، فلا يعنينا كثيراً ما يحدث خارج حدود الجزيرة. كلّ ما يهمّنا هو ما قد يفعله «طرح البحر»، هؤلاء الفجر الذين تسلّلوا إلى الجزيرة ذات يوم، كغزاة في هيئة شحاذين، وزعيمهم «خلدون» (أداء رائع لطارق لطفي)، الشيطان الذي جاء ليقضي على الشيخ عرفات، الذي يرمز إلى النقاء والتقوى بأداء استثنائي لأحمد أمين.

يُدرك خلدون أنّ عدوّه الوحيد على الجزيرة هو عرفات، ربما لأنه أنقى سكّانها، ويُدرك أنّ لا وجود له إلا في عدم وجود عرفات: «علشان خلدون يعيش لازم عرفات يموت».

> قصة متماسكة، تشعرك أنك أمام رواية لنجيب محفوظ أو ماركيز

في لحظة دخوله الجزيرة، نصحته عجوز الفجر: «طاطي وبعدين إخربها وفي الآخر املكها». بدقة متناهية، يسير خلدون وفق هذه الخطة. يبدأ بأن «يطاطي» ويخنع ويتذلّل ويتملّق أهل الجزيرة، ثم يدخل مرحلة التخريب وتأليب عقول وقلوب أهل الجزيرة ضد عرفات بشتى الطرق، ثم محاولة تقسيم الجزيرة بعد إشعال فتيل الفتنة بين الحاكم عجمي (رياض الخولي) وتابعه بطلان (محمود البزاوي).

بالتوازي، يتصاعد الصراع بين عرفات ومحارب (فتحي عبدالوهاب) رجل الدين الانتهازي، المتطرّف، اللاهث وراء السلطة والسيطرة و«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

رغم بساطة السّرد، إلّا أنّ القصة تتسلّل داخل المشاهد إلى درجة تجعله غير قادر على التوقف عن متابعتها والتلهّف لمعرفة مصائر أبطالها، التي يصعب التكهّن بها رغم كلاسيكية العمل.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أهم ما يمنحه الكاتب عبدالرحيم كمال لمسلسل «جزيرة غمام» هو النفحة الروحانية التي تظهر في شخصية عرفات، إذ يُعيد من خلالها تجسيد بعض الحكايات والمواعظ التي عرفناها عن الأنبياء والرسل، على رأسهم المسيح، بدءاً من حالة الزهد والتسامح التي تغلّف الشخصية مروراً بمهنته كنجار وصولاً إلى بعض المواقف التي يُعاد فيها تمثيل ما تعرّض له المسيح، كأن يطالبه فقراء الجزيرة بأن يدعو الله أن ينزل عليهم «فروجاً» من السماء يسدّ جوعهم بعدما صار البحر بخيلاً عليهم، وقدرته على قراءة العقول وشفاء الأرواح والسير فوق الماء. حتى علاقته بالعايقة (مي عزالدين) جميلة، فتبدو مثل علاقة المسيح بمريم المجدلية، التي ستكون «هدايتها» على يديه، وهو ما يتجلّى بوضوح عندما تذهب إليه بتحريض من خلدون لتسبّب له فضيحة أمام أهل الجزيرة، لكن عرفات يخرج على أهل الجزيرة طاهراً شجاعاً، وينهرهم على طريقة «من كان منكم بلا خطيئة...».

يسير «جزيرة غمام» بخطى ثابتة وواثقة ليحتل صدارة سباق الأعمال الدرامية لموسم رمضان 2022، بفارق كبير عن الأعمال الأخرى التي وقع معظمها إما في المطّ والتطويل أو انفلات الخيوط وتفكّك الأفكار. «جزيرة غمام»، بكل تأكيد، هو المسلسل الأفضل في رمضان 2022.

* «جزيرة غمام» على «الحياة»، «الحياة دراما»، «art حكايات»

«رانيا وسكينة»: اضحك على الصراع الطبقي

فاتن حمويي

عنوان مسلسل «رانيا وسكينة» (تأليف محمد صلاح العزب. إخراج شيرين عادل)، يضع المشاهدين بصورة مباشرة مع عنوان «رانيا وسكينة». يشعرون أنّهم أمام صيغة جديدة من قصّة الرعب التي هزّت مصر قبل أكثر من قرن، ووثّقت في ملفات المحاكم المصرية ودفاتر الشرطة العتيقة، كما وردت في كتاب «رجال ريا وسكينة» للكاتب صلاح عيسى. لكن التماهي بين العنوانين، لم يأتِ إلا في إطار تسويقي ليس إلا. هذا الإطار يُعيد إلى الأذهان ثنائية «بكيزة وزغلول» السيدة الأرستقراطية التي أدّت دورها الراحلة سهير البابلي والسيدة الفقيرة التي جسّدتها إسعاد يونس. الجمهور المصري ما زال يذكر هذه الثنائية التي قدّمت الكوميديا بأبهى حللها، عبر اللّعب على التضاد بين الثراء والفقر، وكيفية التعاطي مع اللغات ومع تفاصيل الحياة اليومية. ويبدو جلياً أنّ مسلسل «رانيا وسكينة» غُنون ليقول بالمباشر إنّ بطولة العمل نسائية، وإنّه يلعب على وتر «بكيزة وزغلول» أو سهير وإسعاد من جهة، أو سهير وشادية اللتين قدّمتا مسرحية «ريا وسكينة» على خشبة المسرح، أو حتى مسلسل «ريا وسكينة» من تمثيل عبلة كامل وسمية الخشاب. لكن شتّان بين الأعمال المذكورة والعمل الحالي. في كتاب «رجال ريا وسكينة» بين العنوانين، لم يأتِ إلا في إطار تشويقية تصلح أن تكون للأطفال. خذه كما هو بسيطاً خفيفاً، واضحك إن استطعت إلى ذلك سبيلاً.

بطلتا العمل هما روبي، التي عادت إلى الساحة الفنية ـ غناءً وتمثيلاً ـ بزخم كبير. آخر أعمالها مسلسل «شقة 6» (كتابة مصطفى يوري وسعاد القاضي ـ إخراج محمود كامل) الذي عُرض على منصة «شاهد» في نهاية 2021، وشاركها البطولة شريف سلامة وسيد رجب وصلاح عبدالله. نال المسلسل يومها استحسان النقّاد والجمهور على حدّ سواء، وأظهر عمق موهبة روبي التمثيلية. أمّا مي عمر، فقد تربّعت على عرش البطولة النسائية في رمضان الماضي من خلال مسلسل «نسل الأغراب»، إلى جانب النجمين أحمد السقا وأمير كرارة. وبسببها كيل للفنانين شتّى صنوف التقريع، أبرزها كيف يرضيان أن يشاركا في عمل يدور في فلك نجمته، ولا سيّما أنّ التأليف والإخراج هو لزوجها محمد سامي. هذا العام، تعرّضت عمر لملاحظات سلبية عدّة، إذ إنّ حضورها باهت مقارنة بروبي التي تمثّل بكلّ حواسها، في حين أنّ عمر تتارجح بشكل غير متوازن بين الأرستقراطية الساذجة وصاحبة الخبرة الحياتية، كونها منفتحة أكثر على الحياة من صديقتها الجديدة. ناهيكم بأنّ كلّ «الإفيهات» التي تأتي على لسان روبي يقع عليها ثقل الكوميديا، بينما مي تحتاج إلى كاريزما كوميدية لا تملكها.

> كلّ حلقة عبارة عن كارثة جديدة تلحق بروبي ومي عمر

يجسّد المسلسل الصراع الطبقي في قالب كوميدي، لا يخلو من حوارات درامية مثال اليتم والفقر وبيع الأعضاء والمخدرات والخيانة... تجسّد روبي دور «سكينة»، فتاة يتيمة تقود شاحنة وتنقل البضائع، وتعيش في منطقة شعبية، وتملك طموحات تسعى إلى تحقيقها، كالارتباط بريحا أو أحمد خالد صالح، الذي يريد سرقة مجموعة من حبوب ألماس ويستغلّها في هذه السرقة. ريحا (أحمد خالد صالح) متورّط مع 3 مافيات، تعتقد سكينة أنّ عريسها مات في ليلة السرقة، فتهرب وتلتقي برانيا أو مي عمر الأرستقراطية الهاربة من أحدى المستشفيات بسبب اتهامها بقتل أبيها، وتبدأ أحداث المسلسل. وسرعان ما تقترح سكينة على رانيا أن تُغيّرا شكليهما وأيضاً بطاقتيهما الشخصية، لكي تتمكّنا من الهرب والتحرّك بأريحية وإثبات براءتهما. تذهب رانيا إلى فيلّتها وتكتشف أنّ زوجها يخونها، وشقيقها وشقيقتها يريدان إثبات أنها مريضة نفسياً ليحصلا على إرث والدهما الذي كتبه لها. كلّ حلقة عبارة عن كارثة جديدة تلحق بالشابّتين المطاردتين من الشرطة ومن العصابات. المتهمتان بجريمة واحدة، تصبحان مثقلتين بجرائم لم ترتكباها، فهما موجودتان في كل بؤرة جريمة كأنّهما تركضان وراء المصائب والعكس صحيح. تجدر الإشارة إلى أنّ هناك استسهالاً في مشاهد القتل، فالمسلسل يحمل أكثر من جريمة وطريقة التعاطي مع القتل مثيرة للضحك.

* «رانيا وسكينة» على قناة «mbc مصر» ومنصّتي WATCH IT و«شاهد»

وجهة نظر

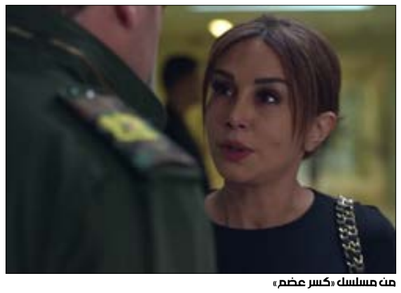

من مسلسل «كسر عضم»

«دراما الواقع» تغسل «خطايا» الفن؟

محمود عبد اللطيف

تقدّم الدراما السورية خلال الموسم الحالي، مجموعة من الأعمال التي وجد صنّاعها في مصطلح «دراما الواقع»، مظلةً لتبرير «جرأة» في طرح الفساد كثيمة أساسية لأعمالهم. استندوا في ذلك إلى رغبة المتلقّين في البحث عمّن ينوب عنهم في التعبير عن ضرورة تعرية الفساد من جهة، وجلدهم بقسوة مبالغة لتصوير محيطهم المفترض من جهة أخرى. هذا الأمر أخرج «الدراما التلفزيونية»، من دورها كجزء من «صناعة الترفيه»، إلى ممارسة دور صحافي ليس منوطاً بها. لعلّ هذا الدور جاء مستنداً إلى «مازوشية» من نوع خاص لدى الشريحة المتابعة لهذه الأعمال تقوم على الرغبة بـ «جلد الذات»، بقصص يبالغ كتّابها بالقسوة في حكاياتهم الأساسية بحجة أنّ «هذا الواقع». والواقع هنا لا يعني نهائياً «واقعية السينما» التي تنتصر للطبقات المهمّشة.

التبرير بـ «الواقع»، جرّ كتّاب أعمال مثل «كسر عضم» و«مع وقف التنفيذ»، على سبيل المثال لا الحصر، لتكرار الوقوع في مطبات «الصورة النمطية» المأخوذة عن شرائح معينة من المجتمع السوري. عمد صنّاع «مع وقف التنفيذ» مثلاً، إلى تنميط المتحدّرين من مناطق شرق سوريا في شخصية المسؤول الفاسد والهمجي الذي يؤدّيه فايز قزق. وإن كان الأخير قد خلق تمايزاً مع شخصيّته في مسلسل «كسر عضم»، فإنّ التنميط يأتي من ممارسات الشخصية في طريقة الأكل وما شابه. وإذا كان المقصود إظهار همجية في التعامل، فقد كانت مشاهد تعنيف زوجته عفاف (سلاف فواخرجي)، باستخدام أساليب متعدّدة للضرب كافية وإن كان عنفاً مبالغاً فيه. وكان على صنّاع العمل إعادة التفكير في مثل هذه الشخصية.

تُضاف إلى ذلك المبالغة في لهجة شخصيّتَي المغنية «غصون»، وشقيقها الذي جسّده الممثل زامل الزامل، المتحدّر أساساً من الرقة. لكنه حين استخدم لهجته الأم، لم يكن موفّقاً. فليس كلّ حروف الغين تُلفظ قاف، والعكس بالعكس. والنمط المأخوذ أنّ سكان الرقة وريفها يبدلون أيّ قاف بحرف الغين، وأيّ غين بحرف القاف، ناهيك بوجود فوارق في اللّهجة بين «غصون» و«شقيقها». وفي هذا الشقّ كان حرياً بـ «زامل»، أن يدقّق اللهجة لزميلته أثناء التصوير وألا يتركها تشطح.

> صور نمطية عن المجتمع السوري وخطاب كراهية وتنمّر

النمطية أيضاً حضرت في «كسر عضم»، لكن بصورة مختلفة. الكاتب وجد أنّ نمطية تبرير التحرش بكونه ناتجاً عن ملابس الفتاة، كانت كافية لتكون حاضرة في مشهد لم ترتدِ فيه الممثلة ما يمكن أن يوصف بـ «الملابس الجريئة». وبعد ما أثاره المشهد من ردّ فعل على وسائل التواصل الاجتماعي، استخدم الكاتب الوسائل نفسها ليصرّ على أنّ ما ساقه من تبرير موجود في «الواقع». فهناك من يعتبر ملابس الفتاة السبب الرئيس للتحرش بها، وهذا تنميط للمجتمع السوري كاملاً لا شريحة بعينها.

كما أنّ الصورة النمطية عن وجوب «انحراف» أيّ فتاة تغادر منزل ذويها، حضر في المسلسل عبر شخصية بائعة الهوى التي تؤدّيها الممثلة نانسي خوري. فهي جامعية قرّر ذووها أن يزوّجوها لرجل يكبرها سناً، فرفضت وهربت من قريتها إلى دمشق لتنخرط لاحقاً في أعمال الدعارة كونها لم تجد فرصة عمل. وهذه صورة نمطية عن شريحة من النساء، كنّ مجبرات على ممارسة نوع من الثورة على تقاليد مجتمعاتهن أو عوائلهن، وليس ضرورياً أن يكون تاريخ شخصية بائعة الهوى مقروناً بهروبها من منزل ذويها لسبب ما. هذه الجزئية من النص إن لم تناقش على أنّها اجترار مجموع الحكايات المشابهة التي طرقت مراراً في أعمال تلفزيونية وسينمائية سابقة، فهي «تنميط» يرقى لكونه اتهاماً مسبقاً لكلّ من تقرر أن تفرّ من منزل ذويها.

من «الخطايا» في الدراما أيضاً استخدام «خطاب الكراهية»، المباشر في أكثر من موضع من «كسر عضم». لعلّ مشهد شتم شخصية سومر، مايك فغالي أوضحها وأكثرها خروجاً على القواعد البسيطة لكتابة أيّ نص أدبي، وتحوّل المراد من هذا المشهد إلى «قدح وذم» لشخصية حيّة. كأن هذا المشهد سيزيد قوة المسلسل بوصفه «دراما واقع»، إن صح المصطلح أساساً.

الرقابة مرفوضة بشكل مطلق، وكان الأولى بصنّاع العمل أن يتجنّبوا ما ذكرناه سابقاً. لكنّ الواقع أنّ الضوابط الرقابية التي تضعها الجهات المختصّة في صناعة الدراما في سوريا (تبدأ من إجازة النص فالموافقة على التصوير وصولاً إلى مشاهدة ما قبل العرض) تقوم حالياً على عدم رفض أيّ نصّ وإنما طلب تعديله ولو كان تعديلاً كلياً. ويبدو أنّ هذه الرقابة لا تهتم بالصور النمطية، وخطاب الكراهية والتنمّر، ولا تعي حتى خطورتها.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 27 نيسان 2022 العدد 4617

صورة وخبر

عُرضت لوحة «المرأة ذات الرّداء الأصفر» (1929) في «دار سوثبيز» في لندن ضمن عرض صحافي. اللوحة التي يُراوح سعرها بين خمسة ملايين وسبعة ملايين دولار، تحمل توقيع التشكيلية البولندية تمارا دي ليمبيكا (1898 - 1980) التي اشتهرت بلوحاتها العارية، وببورتريهاتها التي تنتمي إلى فن الـ «آرت ديكو». علماً أنّ الأخير ظهر في فرنسا قبل وقت قصير من اندلاع الحرب العالمية الأولى وشهد ذروة انتشاره بين عامَي 1920 و1939

على بالي

أسعد أبو خليل

زورق الموت هو نتيجة السياسة الدّفاعية الرسميّة البديلة عن المقاومة. إغراق الزّورق هو من المهام الموكلة إلى قيادة الجيش من سفارات أميركا وأوروبا. دعم الجيش (بالمال والسلاح ـ التعيس الذي لا قيمة له بمواجهة إسرائيل) هو لثلاثة أغراض:

1) قمع الشعب عندما يثور ضدّ أزلام أميركا ومؤسّساتها.

2) مراقبة سلاح المقاومة على الحدود، مع احترامي للبطاطا وأكياس مساحيق الغسيل «برسيل» التي يُطاردها جوزف عون على مدار الساعة.

3) منع أيّ هجرة نحو شواطئ أوروبا تحت طائلة قتل الفقراء. هل إنّ بحرية الجيش (مهضوم أنّ عندنا بحريّة لكنها تختفي عندما تزور مياهنا زوارق وبوارج حربيّة إسرائيليّة) ممكن أن تُطارد يخوت أثرياء؟ أكيد لا. البحر والإبحار للأثرياء والجيش يتكفّل بحماية أوروبا من فقرائنا. وقتلهم سهل. ولاحظ أحدهم على تويتر: عندما يخرق زورق حربي إسرائيلي مياهنا، تكتفي قيادة الجيش بإصدار بيان أنها ستشكو أمرها لليونيفيل (كالعادة) وتبحث الأمر في حفلة السّمر والهزر في الناقورة مع ضباط العدوّ. وقيادة الجيش أمعنت في الكذب أكثر من مرّة في تصريحاتها، وهذا ليس جديداً. قال ناطق إنّه كان هناك تفاوض مع ركّاب الزورق قبل الانطلاق، ثمّ قال إنهم لم يكونوا يعلمون بمكان الانطلاق. نفى الجيش أنّه أغرق الزّورق، لكنه اعترف «بأنّ الزّورق اصطدم بخافرة عسكريّة أثناء محاولة توقيفه» (كما ورد في «الشرق الأوسط» المدافعة عن جوزف عون وعن جعجع وعن نتانياهو معاً). يعني الزّورق غرق لأنه اصطدم بخافرة عسكريّة صدمته عن قصد. كأن يقول قاتل: أنا لم أُطلِق الرصاص على الضحيّة، لكنّه هو اصطدم برصاصتي عندما انطلقت من مسدّسي. هذه الجريمة ــ وهي جريمة وليست حادثة أو قضاء وقدراً، لأنّ شهادات الناجين واضحة مهما حاولت محطات الفساد والخليج حماية قيادة الجيش ـ هي دحض لأيّ نظرية خبيثة بأنّ لدينا بديلاً جدّياً لمقاومة إسرائيل. لدينا بديل غير جدّي لشرطة البلدية في زمن ما قبل الحرب.

المفكرة

بيروت ما بعد الانفجار

■ انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020 و«انتفاضة تشرين» في 2019، حدثان شكّلا «منجماً» للعديد من الأعمال الفنية. وإذا كان «الاستثمار» في هاتين المحطّتين الفاصلتين من تاريخ لبنان أمراً بديهياً، إلّا أنّ الزمن وحده كفيل بغربلة هذه الإنتاجات الفنية. اليوم، ينضم عمل جديد إلى القافلة، إذ ينطلق عرض وثائقي Beirut The Aftermath حصرياً في صالات سينما «غراند سينما» (أشرفية وفردان) ابتداءً من 5 أيار (يومياً عند السابعة 7:00 مساء). إنّه أول وثائقي من إخراج المصوّرة الفنيّة والمخرجة فاديا أحمد التي تصف عملها بأنّه «مذكرة من مذكرات لبنان. مذكرات من تاريخنا. هذا الفيلم الوثائقي له قيمة أرشيفية. سيحاولون محو ما حدث، تماماً كما مسحوا غير أحداث من قبل. أظهرت الأنباء وتحدّث الإعلام عن الانفجار وتوابعه، لكن لم يُظهروا تأثيره النفسي على سكان مدينتنا بيروت. هذا الفيلم هو واجب تجاه بلدي وشعبي وخاصة تجاه مدينة بيروت، لأنها تعرّضت للأذى. لذلك شعرت بالحاجة إلى مشاركة رسالتي وأن أرفع الصوت إلى العالم والمستقبل للاحتفاظ بأثر ما حدث».

Beirut The Aftermath: بدءاً من 5 أيار (مايو) في صالات «غراند سينما» (أشرفية وفردان)

الفنّ... «ولادة جديدة»

■ يضمّ معرض Rebirth Art لوحات ورسومات تحمل توقيع أربعة فنانين لبنانيّين (فادي شمّاس، منى نحلة، تاتيانا استيفان، وجيسّي تابت)، إلى جانب أعمال لفنانين عالميين. المعرض الذي يُفتتح في الخامس من أيار، ثمرة تعاون بين جمعية Rebirth Beirut و Carré d'Artistes التي تحتضن المعرض في مقرّها في الجميزة. تتنوع مواد ومزاجات وميول الفنانين، فنرى فادي شمّاس مشغولاً بتخليد بصري للعمارة التقليدية وبيوت بيروت التراثية (الصورة)، فيما تذهب تاتيانا استيفان إلى التجريد، الذي يأخذنا إلى أبعاد وأجرام كونية غامضة. يتخذ المعرض عنوانه من نهضة بيروت بعد عامين من ركود ثقافي واجتماعي، ومحاولتها الاستمرار ثقافياً وفنياً رغم الأزمة الخانقة.

معرض Rebirth Art: بدءاً من 5 حتى 14 أيار ـ Carré d'Artistes (الجميزة ـ بيروت). للاستعلام: carredartistes.com

مي المصري في «عين العاصفة»

■ بعد نيله جائزة أفضل فيلم في «مهرجان الأرض» في كاغلياري في إيطاليا الشهر الفائت، يفتتح

فيلم «بيروت عين العاصفة» (2021) للمخرجة مي المصري مهرجان «مشاهد عربية» في واشنطن. الشريط الوثائقي الذي يمكن مشاهدته على موقع المهرجان يوم غدٍ الخميس، يقارب جملة من القضايا والانشغالات كالنضال النسوي، و«انتفاضة 17 تشرين» وانفجار مرفأ بيروت. تفعل المخرجة ذلك من خلال أربع شابات هنّ الفنانتان ميشيل ونويل كسرواني، والصحافية حنين رباح، وصانعة الأفلام العراقية المقيمة في لبنان لجين جو.

«بيروت عين العاصفة»: غداً الخميس ـ filmfestdc.org

«كورال الفيحاء» تغنّي لزكي ناصيف والزهور

■ تُقيم جوقة «كورال الفيحاء»، أمسية رمضانية غداً الخميس في الجامعة الأميركية في بيروت بقيادة المايسترو باركيف تسلاكيان. سبعون عضواً من الفرقة من ثلاثة فروع (طرابلس، الشوف وبيروت) سيعتلون الخشبة، ويغنّون في الجزء الأكبر من البرنامج للراحل زكي ناصيف، إلى جانب أغنيات عن الورد والزهور بما «أنّنا نحضّر لمشاركتنا في «مهرجان الورد» في منطقة الطائف في السعودية خلال عيد الفطر» وفق ما قالت لنا الفرقة. إلى جانب ذلك، ستقدم الفرقة أعمالاً من الموروث الديني والثقافي والتراثي للمنطقة.

حفلة «كورال الفيحاء»: س: 21:30 مساء غدٍ الخميس ـ «أسمبلي هول» (الجامعة الأميركية في بيروت) ـ للاستعلام: 01/350000

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/Alakhbarnews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com